وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــة قاصـــدي مربـــاح – ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي بنكي

بعنوان :

إدارة مخاطر السيولة و دورها في تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية

-دراسة حالة بنك الوطني الجزائري "وكالة تقرت"-

خلال الفترة 2018-2021

من اعداد الطالبتين :

– كراتة كلتوم

– بوعقة صفاء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11/ 2022/06

أمام اللجنة المكونة من السادة

محسن زوبيدة	(أستاذ محاضرأ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
لعمى احمد	(أستاذ محاضرأ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
هتهات مهدي	(أستاذ محاضرأ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي 2021/2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقرير تربص مقدم لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

إدارة مخاطر السيولة و دورها في تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية

-دراسة حالة بنك الوطني الجزائري "وكالة تقرت"-

2021-2018

من اعداد الطالبة :

– كراتة كلثوم

– بوعقة صفاء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..../ ..../2022

أمام اللجنة المكونة من السادة

محسن زوبيدة	(أستاذ محاضرأ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
لعمى احمد	(أستاذ محاضرأ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
هتهات مهدي	(أستاذ محاضرأ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي 2021/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

أهدي قطائف و ثمرة عملي هذا الى الوالدين الكريمين راجيتا الله عز و جل ان يطيل في عمرهما و يغفر لهما و يرحمهما و يرزقهما العافية كما ربياني و وسعيا من أجل نجاحي و سعادتي في الحياة

الى احب الناس الى قلبي إخوتي و اخواتي حفظهم الله كل واحد بإسمه الى من يعرفه قلبي و لم يذكره قلمي راجيا من الله سبحانه و تعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

" اللهم أنفعنا بما علمتنا و انفع غيرنا بعلمنا "

كراتة كلتوم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي انار لنا دروب العلم و المعرفة و أعانني و وفقني في إنجاز هذا البحث كما نتوجه جزيل الشكر و الامتنال الى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث و اخص بالذكر

الأستاذ المشرف " **أحمد لعمى** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

و نصائحه القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذا البحث الى كل من السيدين زهير بكوش و بلحمو خالد موطفين بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرتBNA على مد يد العون لاتمام هذه المذكرة و توجيهاتهم, كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير الى كل من اعانني و ارشدني و خاصة الأستاذ المشرف

كراتة كلثوم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على تعزيز المركز المالي بالبنوك التجارية في الجزائر»وذلك باسقاط الضوء على البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت كنموذج بالإعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2018-2021)؛ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري,و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي ؛وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

- يرتكز البنك الوطني الجزائري على الاسلوب العلاجي في ادارة مخاطر السيولة و دالك بالتركيز على الضمانات ومعالجة القروض.

- عدم التزام البنك محل الدراسة بإتباع توصيات لجنة بازل فيما يتعلق بالإدارة الحديثة لمخاطر السيولة؛ من خلال التركيز على الأساليب التقليدية في تقييم إدارة هذا النوع من المخاطر.

- لاتساهم الطرق المتبعة في إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الوطني الجزائري بشكل فعال في التقليل من حجم مخاطر السيولة.

- فأشارت نتائج الدراسة إلى وجودعلاقة عكسية بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطرالسيولة.

الكلمات المفتاحية : مخاطر السيولة ؛ إدارة مخاطر السيولة ؛ الربحية ؛ لجنة بازل؛ البنوك التجارية , البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

:**Summary**:

The objective of thisstudyis to examine the impact of liquidity risk management on the profitability of commercial banks in Algeria and to achieve this goal, the agency of National Bank of Algeria wasselected in the BNA as a sample study, during the period from 2018-2021, using the descriptive analytical approach in the theoretical

The study came to the following conclusions: The National Bank of Algeria focuses on the remedial approach to of liquidity risk management, focusing on collateral and loan processing.The bank's failure to follow the recommendations, of the Basel Committee with regard to modern liquidity risk management by focusing on traditional methods of assessing the management of this type of risk.

Keywords: LiquidityRisk; LiquidityRisk Management; Profitability; Basel Committee; banks.BNA TOUGOUR

قائمـــة المحتويـــات

البسملـة.....
الاهـداء.....
الشكـر.....
ملخـص.....ا
الفهـرس.....اا
قائمة الجداول. .....اvا
قائمة الاشكال البيانية. .....اvا
مقدمـــة.....أ

الفصل الاول: تقنيات إدارة المخاطر السيولة في البنوك التجارية

تمهيد.....**32**
المبحث الأول: ماهية السيولة في البنوك التجارية.....**32**
المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك التجارية وأهميتها هم العوامل المحددة لحجمها.....**32**
المطلب الثاني: العوامل المحددة لنسبة السيولة ومصادرها في البنوك التجارية.....**34**
المطلب الثالث: عناصر السيولة النقدية وسياسات التحكم بها وكيفية قياسها.....**35**
المبحث الثاني: مفهوم مخاطر السيولة في البنوك التجارية وانواعه وإجراءات الحد منها.....**38**
المطلب الاول: تعريف وانواع بمخاطر البنكية وإجراءات الحد منها **45**
المطلب الثاني: تقنيات إدارة مخاطر في البنوك التجارية.....**48**
المطلب الثالث: مخاطر السيولة و سياسات واجراءات ادارتها (علاقتها بالربحية ولجنة بازل).....**51**
المبحث الثالث : الدراسات السابقة.....**55**
تمهيد **55**
المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة **55**
المطلب الثاني : التعليق على الدراسات السابقة **60**
المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة **61**
خلاصة الفصل.....**63**

الفصل الثاني:دراسة تحليلية لمخاطرالسيولة المصرفية في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت.

تمهيـــد.....**65**
المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة **65**

المطلب الأول: التعريف بعينة الدراسة.....65
المطلب الثاني: اهدافها و هيكلها التنظيمي 68
المطلب الثالث: وظائف ومهام وكالة تقرت.....72
المبحث الثاني: تقييم الكفاءة المالية لوكالة تقرت باستخدام مؤشرات السيولة 42
المطلب الأول: منهج الدراسة.....74
المطلب الثاني : متغيرات الدراسة 74
المطلب الثالث : السيولة في البنك الوطني الجزائري- وكالة تقرت-.....74
المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج 75
المطلب الأول : حساب نسب السيولة البنكية وكالة تقرت.....75
المطلب الثاني : قياس مؤشرات خطر السيولة وكالة تقرت.....78
المطلب الثالث : تحليل نتائج السيولة البنكية وكالة تقرت 81
خاتمة الفصل 82
خاتمة عامة 83
نتائج البحث 84
اختبار صحة الفرضيات 84
خلاصة و توصيات 85
افاق البحث. 87
قائمة المراجع.....88
الملاحق.....89

فهـــرس الجـــداول

الرقم	التعيين	الصفحة
01	حاجة البنك الى السيولة	33
02	انواع المخاطر و مؤشرات قياسها	43
03	الميزانية العمومية للبنك الوطني الجزائري 2018-2019	76
04	الميزانية العمومية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021	77
05	حساب نسبة الرصيد النقدي	78
06	حساب نسبة السيولة الحاضرة	80
07	حساب نسبة التوظيف	81

فهـرس الاشكـــال

الرقم	التعيين	الصفحة
01	انواع المخاطر البنكية	39
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت	71

مقدمـــة

مقدمـــة

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك , وكذلك تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم , حيث تواجه البنوك في العالم تحديات كبيرة حول مخاطر السيولة والخطوات و الاجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة البنك من أجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو.

ا مع يتناسب بشكل منها والخروج الأزمات تجاوز أجل

لذلك لابد من وجود نظام قادر على توفير المعلومات الصحيحة والمناسبة لتخفيض هذه المخاطر. كون البنوك تتعرض من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم مما قد يترتب عليها أحياناً التزامات مالية طارئة , ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات و الالتزامات المالية, إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقدي في خزائنها أوبشكل ودائع لدى البنوك أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

و قد تمت الدراسة العملية من خلال إجراء مقابلات مع عدد من رؤساء مصالح في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت (لمناقشة الموضوع و الاستفسار عن الأسلوب المتبع في البنك لإدارة مخاطر السيولة) , و بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك و استخدام التحليل المالي لأهم نسب و مؤشرات السيولة و الربحية. ودالك من اجل تحليل مفهوم السيولة و مكوناتها و تحديد أهميتها و مخاطرها على العمل المصرفي. بالإضافة إلى تقييم وضع السيولة المصرفية في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت من خلال المؤشرات و النسب المالية , و تقييم الربحية لديه من خلال معدلاتها ونسبها. نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد و لما لها من أثر سلبي على الاقتصاد و الأعمال المصرفية , و على أرباح المصارف العاملة . و قد تتمكن الدراسة من لفت نظر إدارة البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت إلى بعض النقاط الواجب معالجتها و تحسينها بخصوص إدارة مخاطر السيولة , بما يعود بالمنفعة على البنك و المستثمرين و على الاقتصاد عموماً.

إدارة العاملة طلوصار قد سلونها لحو وعلى أوجهتها المصارفية الأنقاط بوعلاقة إلى الاقتصاد الجالي يأثر راكالة تقريد ه و البنك الإعلى بالمصرفي تعالاد بقالئة المنطقة الفاخطو

ان المسير المالي في البنك يتعامل دوما مع مجموعة من المخاطر لذلك هو مجبر على البحث عن السبيل والسياسات التي تضمن له سلامة اتخاذ قراراته، وكذا الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر التي يتعرض لها مثل: خطر عدم التسديد خطر السيولة ، خطر سعر الصرف خطر سعر الفائدة...الخ.

وتعتبر السيولة من اهم الأطراف التي تسعى البلاد لتحقيقها، ولكن في سبيل تحقيق هذا الهدف قد يواجه البنك العديد من الصعوبات التي قد تؤدي به الى الوقوع في ازمة سيولة، وبالتالي البنك نفسه في حالة عدم القدرة على مواجهة التزاماته الحالية، وبالتالي تقع في خطر عدم السيولة، والذي ان لم يتحكم فيه البنك بطريقة سليمة قد يتسبب له الإفلاس والبنوك الجزائرية على غرار باقي البنوك في الدول الأخرى لمواجهة المخاطر وتسييرها بطرق فعالة وخصوصا ما تعلق بخطر عدم السيولة، والذي يعتبر من بين اهم المخاطر التي يقع فيها البنك

إشكالية البحث:

ما مدى فعالية الطرق المتبعة في إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت في الفترة مابين 2018-2021 في التقليل من حجم هذه المخاطر؟

وبناءا على الاشكالية الرئيسية تتفرع منها الاسئلة الفرعية التالية :

- كيف تتم إدارة المخاطر البنكية في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت ؟
- ما مدى التزام البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت بتطبيق توصيات لجنة بازل في ادارة مخاطر السيولة ؟
- ما أهمية إدارة مخاطر السيولة ودورها في تعزيز المركز المالي البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت ؟
- هل تساهم الطرق المتبعة لادارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت في التقليل من حجم مخاطر السيولة؟

فرضيات الدراسة

للاجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التينحاول إثبات مدى صحتها في البحث .

- تتم إدارة المخاطر البنكية في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت بالتركيز على الاسلوب العلاجي ؛
- يلتزم البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت بتطبيق توصيات لجنة بازل لادارة مخاطر السيولة ؛
- تلعب إدارة مخاطر السيولة دورا بليغا في تعزيز المركز المالي البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت ؛
- تساهم الطرق المتبعة لادارة مخاطر السيولة على البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت في التقليل من حجم مخاطر السيولة.

أهمية الدراسة

كون مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تؤدي بالبنوك التجارية إلى الافلاس .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مايلي :

- معرفة مدى التزام البنوك التجارية في الجزائر بتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية في معاجلة المخاطر لاسيما مشكلة القروض المتعثرة ؛
- تقييم اسرتاتيجيات إدارة مخاطر السيولة التي تتبنها البنوك التجار ية العاملة في الجزائر من خلال العينة محل الدراسة.

دوافع الدراسة

تعددت أسباب اختيار الموضوع بين ذاتية و موضوعية حيث تمثلت في:

- كونه له علاقة بالبنوك و تسيير مخاطر السيولة؛
- التأكيد على الاهمية البليغة لادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ؛
- الرغبة الشخصية للتطرق للموضوع ؛لارتباطه بالتخصص اقتصاد نقدي و بنكي.

حدود الدراسة

تمثلت الحدود المكانية و الزمنية للوصولالى اهداف الدراسة في:

- الحدود المكانية : يتناول البحث عينة محدودة من البنوك التجارية متمثلة في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت.
- الحدود الزمنية : سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم المالية للبنك خلال الفترة -2018 - 2021.

منهج الدراسة

قصد الاحاطة بجوانب موضوع الدراسة و التمكن منه و نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي، كونه يناسب طبيعة موضوع الدراسة في جانبه النظري، أما في الجانب التطبيقي فنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالمشكلة و حيثياتها.

مرجعية الدراسة:

على مستوى الجانب النظري، اعتمدنا على أهم الدراسات الخاصة بالموضوع ، الاطروحات و المجلات العلمية ، و على المستوى التطبيقي اعتمدنا على التقارير السنوية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري -BNA وكالة تقرت.

صعوبات البحث :

واجهتنا عدة صعوبات أثناء البحث ، خاصة في الفصل ألخير ، ومن أهمها صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بعمل البنك الوطني الجزائري BNA ، والتعرف على طبيعة عمله بسبب المنافسة الشديدة و الخوف من القرصنة.

هيكل الدراسة :

لانجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين الاول نظري والثاني تطبيقي تسبقهم مقدمة عامة للموضوع إضافة إلى خاتمة عامة متضمنة جملة من النتائج التي توصلنا إليها و مجموعة من التوصيات المستمدة ، وجاءت الدراسة على النحو التالي

الفصل الاول : تقنيات إدارة السيولة في البنوك التجارية.

الفصل الثاني :دراسة تحليلية لادارة مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت .

الفصل الاول

تقنيات ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

الفصل الاول: تقنيات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

Numéro de page 1

تمهيد:

إن المؤسسات المالية ولاسيم االبنوك تعتبر منظمات أعمال ومنخلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض والاستثمارات المالية فإنها تتعرض لأنواع مختلفة من المخاطر المالية منخلال استخدام أموالها في هذه الأنشطة ؛لذلك يتطلب نجاح إدارة البنوك إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة ؛فالمخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية في الوقت الذي تفضل كل مؤسسة أو بنك التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة ؛ومن أهم هذه المخاطر خطر السيولة لذا عليها اتخاذ الأساليب والإجراءات المناسبة والملائمة لإدارة هذه المخاطر.

المبحث الأول: ماهية السيولة في البنوك التجارية

مدخل للسيولة في البنوك التجارية

يعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية؛ ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاهالعملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما ينتج عنه بالضرورة قيام البنك التجارياستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتهابسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية؛ مكوناتها؛ و اهميتهااهم العوامل المحددة لحجمها .

1- مفهوم السيولة البنكية:

هناك عدة تعاريف للسيولة البنكية من أهمها ما يلي:

التعريف(1): تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداء والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب ما يلي:[1]

[1]اسعد حميد العلي إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر)؛ الطبعة الأولى. الذاكرة للنشر والتوزيع؛ الأردن-عمانء 2013 ص 181

* توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف؛

* سهولة الحصول على نقد عن طريق القدرة على تسيير بعض موجودات البنك وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياطات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛

* قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدارأسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

الجدول رقم (2): يبين حاجة البنك إلى السيولة

المطلوبات من سيولة البنك	امدادات صندوق السيولة
1-مسحوبات الزبائن لبعض ودائعهم في البنك	ودائع الزبائن المختلفة
2-طلبات الزبائن للحصول على القروض و الائتمان البنكي بمختلف انواعه	الايرادات التي يكسبها البنك من بيع الخدمات البنكية
3-قيام البنك بسداد الاقساط او القروض المترتبة بدمته	سداد الزبائن للاقساط و القروض بدمتهم للبنك
4-قيام البنك بدفع تكاليف و نفقات العمليات و دفع الضرائب	قيام البنك بيع بعض موجوداته
5-قيام البنك بدفع توزيعات ارباح نقدية للمالكين	قيام البنك بالاقراض من سوق النقد

المصدر: أسعد حميد العلي» مرجع سبق ذكره» ص 183

تظهر حاجة البنك إلى السيولة عندما يزيد الطلب على أموال البنك السائلة مقارنة مع عرض الأموال السائلة.[1]

[1] أسعد حميد العلي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 182

– **التعريف(2)**: السيولة البنكية هي مدى قدرة البنك على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات, وتمويل الزيادة في جانب الأصول. ويعتبر مستوى السيولة لدى البنك مناسبا إذا ما توفرت القدرةالتمويلية لديه؛ وبكلفة سوقية مناسبة؛ لتمويل أصوله ونموها بالإضافة إلى مواجهة الانخفاض المتوقع (أوغير المتوقع) في الخصوم.

وبشكل عام؛ فإن السيولة ترتكز بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق المجودات بما يكفل حدوث ضغوط تمويلية آنية أو مستقلة؛حيث أن فقدان هذا التوافق كليا أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة.

– **التعريف(3)**: السيولة البنكية تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتةوذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن؛ مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير.[1]

ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة للسيولة البنكية يمكن أن نستنتج مفهوم شامل للسيولة البنكية.

– **فالسيولة البنكية** : هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري؛ وذلك من خلال تحويل أي

أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.

2أهمية السيولة البنكية؛[2]

إن البنك يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في

منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية؛ لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي:

*أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين؛

[1] أسعد حميد العلي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 182

[2] القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفيء التعليمات رقم (2 / رب / 49 / 1997) فوشأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات». ص 3.

*أنها تظهر البنك أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإبقاء بالتزاماته تجاه جميع الأفراد»

* أنها تشكل تعزيز الثقة لكل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادرعلى الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛

* تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بيها؛

* تجعل البنك في مأمن من بيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛

*وجود السيولة يحمي البنك من الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنسبة السيولة و مصادرها في البنوك التجارية

– أهم العوامل التي تحدد حجم سيولة البنك:

عند دراسة وتحليل أي ميزانية لأي بنك سنلاحظ بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة وهي:

*** طبيعة وسلوك الودائع:**

أي كلما كانت الودائع قريبة الاستحقاق أي الودائع تحت الطلب والتي تتمتع بدرجة سيولة أعلى منودائع التوفير والودائع الثابتة. كما أن الودائع الجارية (أو تحت الطلب) للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من مثيلتها للشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية.

*** الوعي المصرفي لدى الجمهور:**

نلاحظ أنه في البلدان المتخلفة فإن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن ترى أموالها تحت يدها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة...إلخ أما المجتمعات المتقدمة نلاحظ أن التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وأدوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان على حساب النقد وهذا ما يزيد من خلق الائتمان وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة أي أنه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة لدى المصارف بالعكس.[1]

[1]– نصر رمضان أحلاسه؛ دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة؛ دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاعغزة؛ مذكرة ماجيستير؛ قسم الحاسبة والتمويل؛ كلية التجارة؛ الجامعة الإسلامية؛ غزة؛ 2013؛ ص

*** رقابة البنك المركزي:**

إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمان الممنوح حيث أن البنك المركزي يشترط على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة معينة لا تقل مثلا عن9050 في خزائن البنك أما نسبة الاحتياطي القانوني من الودائع فقد حددها بنسبة لا تقل عن 9620 مثلا من إجمالي الودائع المودعة لديه أما سمة الضمان فترتبط ارتباطا مباشرا بسمة السيولة وعلى أساسالتناسب الطردي.

2– مصادر السيولة البنكية: وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[1]

*تشكل القروض وأقساط القروض المدينة والفوائد والعمولات وكذلك سحب البنك من ودائعه لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزء ليس بسيطا من مصادر سيولة البنك؛

* بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك لتعزيز السيولة لديه وبهذا الخصوص تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط

* تنمية الودائع (استقطاب الودائع) إصدار شهادات الإيداع إن أمكن قانونيا الاقتراض من البنك المركزي وبنوك أخرى.

المطلب الثالث:عناصر السيولة النقدية وسياسات التحكم بها ومستويات قياس درجتها

– مكونات السيولة البنكية : يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

*السيولة الحاضرة؛

* السيولة شبه النقدية.

1**– السيولة الحاضرة** :عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:[2]

[1] نصر رمضان أحلاسه؛ مرجع سابق ؛ ص

[2] عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص؛ البورصات والمؤسسات المالية؛ الطبعة الأولى؛ الدار الجامعية للنشر والتوزيع؛ الإسكندرية» 2002ص ص 50-5

أ- **النقدية بالعملة المحلية؛ والعملات الأجنبية**. وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقدسائل من عملات رسمية أو محلية؛ وأجنبية؛ وقد يجد البنك صعوبة في تقرير رقم هذا البند. ولكنالخبرة السابقة لها دور في تقديره؛

ب-الودائع لدى البنوك الأخرى؛ ولدى البنك المركزي. حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة؛ في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين,ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل؛ لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها. ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.

ج- الشيكات تحت التحصيل؛ وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك؛ وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة» وفقا للخبرةالسابقة؛ وبذلك لا يأخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر. وتعتبرالشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريقة غرفة المقاصة أكثر سيولة من غيرهاء وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

2- السيولة شبه النقدية:

وهي الأصول التي يمكن تصنيفها أ, بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة؛ كمبيالات مخصومة؛أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة؛ حيث تتصف هذه الأصول بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصريف السريع لها سواء بالبيع أو الرهنومنالجديربالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كلما كانت أكبر سيولة.[1]

مستويات قياس درجة سيولة البنك التجاري:

يوجد في التطبيق المصرفي عدد من النسب التي تقيس مستويات سيولة البنك التجاري في لحظةزمنية معينة منها:

أ- نسبة الاحتياطي النقدي:[2]

[1] جميل سالم الزيدانين؛ أساسيات في الجهاز المالي(المنظور العلمي)؛ الطبعة الأولى؛ دار وائل للنشرعمانء 1999 ص ص 156-155

[2] صادق راشد الشمري؛ إدارة العمليات المصرفية(مداخل وتطبيقات)؛ الطبعة الأولى؛ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع؛ عمان-الأردن» ص 460.

هذه النسبة تعد أول وأكثر النسب انتشارا واستخداما فهي عبارة عن رصيد البنك التجاري من الاحتياطي النقدي(القانوني) لدى البنك المركزي منسوبا إلى حجم الودائع الكلية لدى البنك التجاري.

أ- نسبة الاحتياطي القانوني = (رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي) / (إجمالي الودائع بالعملة المحلية والإلتزامات المشابهة) * 100 %

ب- نسبة الرصيد النقدي= **(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك التجاري)** / **(إجمالي الودائع بالعملة المحلية والإلتزامات المشابهة)** *100**%**

ج- نسبة السيولة النقدية =

(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي+ النقدية بخزينة البنك التجاري+الأصول غير النقدية شديدة السيولة)

100* / **% (إجمالـــي الودائــع بالعملــة المحليــة والإلتزامــات المشابهــة)**

وتتأثر قيمة هذه النسب كلها أو بعضها كميا بالتغير في مجموعة من العوامل التي تؤثر إما في قيمة بسط النسبة أو في قيمة مقام النسبة أو في قيمة البسط والمقام؛ ومن هذه العوامل التي تؤثر في قيمة النسب العوامل التالية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة:[1]

* زيادة الإيداع أو السحب من الودائع من جانب الأفراد والهيئات؛

* زيادة اقتراض المصرف التجاري من المصرف المركزي أو قيامه بسداد ديون عليه للبنك؛

[1]''.محمد عزت غزلان؛ اقتصاديات النقود والمصارف؛ الطبعة الأولى؛ دار النهضة العربية؛ بيروت-لبنان 2002 ص ص 144-143-142

المركزي؛ توافر رصيد دائن أو وجود رصيد مدين بالنسبة للبنك التجاري نتيجة لعملية المقاصة اليومية التي يجريها البنك المركزي في غرفة المقاصة بين مجموعة العمليات الدائنة والعمليات المدينة للبنك المذكور؛زيادة أو خفض رأسمال البنك التجاري.

كما تتأثر فعالية الرصيد النقدي للبنك التجاري باتجاه التحرك بين الودائع لأجل والودائع الجارية؛لتوظيف الموارد المتاحة؛ فاتجاه الأفراد لتحويل ودائعهم الجارية لودائع لأجل؛ وقيام البنك المركزي بحفظ النسبة القانونية للاحتياطي النقدي على الودائع.

وكذلك بالتغيير في النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. ويقصد بفعالية الرصيد النقدي مدى استيعابهوهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية الرصيد النقدي نتيجة لتحرير جانب من الأرصدة النقدية التي كانت مقيدة, وبالتالي زيادة الموارد الحرة التي يستطيع البنك التجاري أن يستخدمها. وبالمقابل فإن قيام الأفراد بتحويل جزء من ودائعهم لأجل إلى ودائع جارية؛ أو قيام البنك المركزي بزيادة النسبة القانونية للاحتياطي النقدي, وهذا ما يقيد جزء أكبر من الموارد المتاحة للبنك التجاري بحيث لا يستطيع البنك التجاري أن يستخدم هذه الموارد في نشاطه الجاري.

وعليه فان البنوك التجارية خالقة لنقود الودائع وهي على صلة مباشرة مع الجمهور والمتعاملين الاقتصادين باختلاف أنواعهم. وإن تعددت أشكال البنوك ووظائفها وحجمها جعلها تحتل مكانة لا يستهان بيها في النظام الاقتصادي لمختلف الدول خاصة من حيث تجميع المدخرات وتطوير الخدمات التي تقدمها في ظل بروز أنظمة اقتصادية جديدة لم تعرفها البنوك من قبل.

ولاشك أن البنوك تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظائفها الأساسية المتمثلة في قبول ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال؛ والسيولة من أبرز اهتمامات البنوك وبم أن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض او مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير.

حتى وإن لم تكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لا بد وأن يحتفظ بنقدية في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية ولا بد له من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأموال إلى خزائن النقدية؛ ولذلك فإن إدارة السيولة تحتوي تحليلا وتقييما لأوضاع البنك تجعله جاهز دائما لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات

المبحث الثاني: ماهية المخاطر السيولة البنكية انواعها و اجراءات الحد منها

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي؛وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتهاعلى استخدامات مصادرالأموال لديها. وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفهاوذلك بهدف إرادتها معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من الملاءمة بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف و انواع المخاطر البنكية و اجراءات الحد منها

اولا: تعريف المخاطر البنكية.

تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر؛ واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة ؛والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه؛ والزاوية التي ينظر منها للمخاطرة؛ومن أهم هذه التعاريف مايلي:

– **التعريف(1)**:المخاطرة هي سلوك مرفق باحتمال تحقق خسائر مالية وبشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد؛والخطر رفيق ملازم لرجل الأعمال وبالتالي يجب أن يعرفه جيداو يعرف كيفية التعامل معه.[1]

– **التعريف(2)**: المخاطرة هي الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئةالأعمال.[2]

– **التعريف(3)**: المخاطرة هي حالة من عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو منحجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من هذه الأمور مجتمعة.[3]

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

ثانيا :أنواع المخاطر البنكية تنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين هما:

- المخاطر المالية؛
- المخاطر غير المالية.

[1] رحيم حسين. الاقتصاد المصرفي؛الطبعة الأولى؛ دار بهاء الدين للنشر والتوزيع؛ قسنطينة؛ 2008 ص 208

[2] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي» حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة؛ ص 161

[3] نجاح عبدالعليم عبدالوهاب أبو الفتوح؛ الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية؛ » 2014 ص 101

الشكل رقم (3) : أنواع المخاطر البنكية.

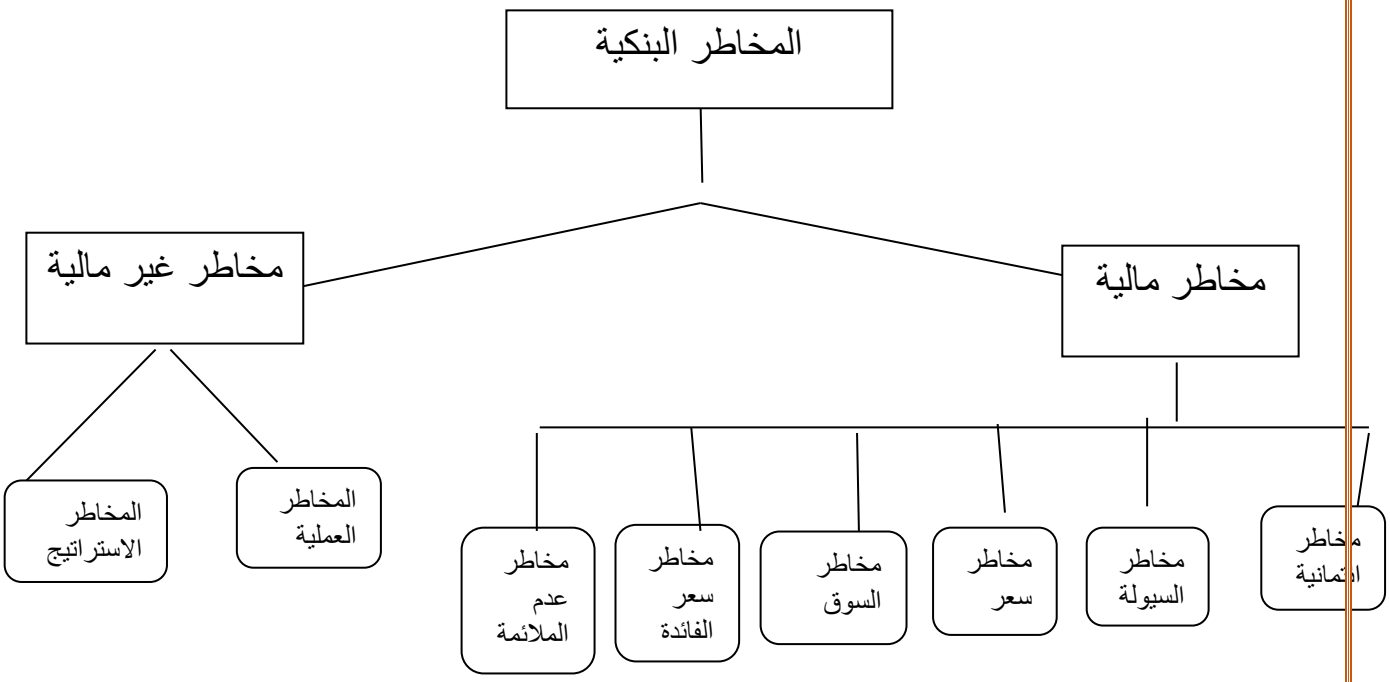

المصدر سمية بركاني , اجارة مخاطر السيولة و تاثيرها على منح القروض في البنوك التجارية مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي

1- المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية؛ وذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود والأسهم والسندات؛ وهذا النوع من الخاطر يتطلب رقابة وإشراف من قبل إدارات البنوك وفقا للتوجه وحركة السوق؛ الأسعار؛ العملات؛ والأوضاع الاقتصادية؛ ومن أهم أنواعها ما يلي:

1-1- المخاطر الائتمانية (خطر القرض)

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء؛ وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل؛ ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض؛ أوعندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.[1]

1-2- مخاطر السيولة

يحدث هذا الخطر عندما يعجز البنك عن توفير السيولة بتكلفة معقولة لمواجهة مختلف الطلبات

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفيء إدارة البنوك؛ الطبعة الأولى؛ دار المناهج للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2014 ص 62

- بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك وتترتب مخاطر السيولة عن:[1]
- توظيف الأموال في أموال ذات سيولة منخفضة جدا مثل: شراء سندات طويلة الأجل؛ شراء
- عقارات» شراء أوراق مالية؛ تقديم قروض طويلة الأجل؛
- السحب المكثف للمودعين؛
- إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين؛
- منح قروض بمبالغ كبيرة.فغالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات.

هذا ويقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما أقرض عملاءه؛ وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف. فكلما اقترض البنك من الأسواق المالية؛ قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.[2]

3-1- مخاطر عدم الملاءة

كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء؛ حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه؛ ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية؛ ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه:" تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع؛ بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أموال أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة؛ والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة؛ أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك؛ وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع؛ يجعل البنك في حالة عدم الملاءة.

[1] Silivie de coussergues . Gestion de la banque de diagmostic .5eme edition. Dunodit. Paris.2007.p110.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي؛ مرجع سبق ذكره؛. ص 63

وقد يتحقق بسبب خطر القرض السابق الذكره حيث أن إعسار مدين البنك قد يؤدي اعساره (البنك) واختلال وضعيته المالية» وما هذا إلا دليل على ترابط المخاطر البنكية نظرا لأهمية هذا الخطر فإن على البنوك أن تلتزم بالتوفيق في تسيير أموالها بما يتناسب مع تغطية مخاطرها العديدة والمتوقعة.

1-4- مخاطر سعر الفائدة

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة» ويصبح الأمل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة. ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأموال والخصوم.[1] ويعد خطر سعر الفائدة بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات البنكية ثاني أهم صنف من الخسائر بعد خطر القرض» حيث تنتج هذه الخسائر عن الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة؛ والتي تضيق هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة) وتخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.[2]

1-5- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر خسارة في المركز المالي بسبب تغيرات في أحد أو كل عوامل مخاطر السوق الرئيسية؛ أسعار السوق أو أسعار الفائدة أو معدلات الصرف أو قيم الملكية. وبدأت مخاطر السوق بالظهور في بداية الثمانينيات بعد ازدياد أهمية سوق الأسهم عند قيام البنوك باستثمار أموال بكميات ضخمة في الأوراق المالية؛ وبذلك تزايد تعرضها للمخاطر أو الانكشاف وتزايد احتمال الخسارة نتيجة لتغيرات في سعر الأصل المتضمن بالعقد. ومنذ تعاملت البنوك بعدد من العملات من مختلف الأسواق العالمية تعرضت لتقلبات أسعار الفائدة المحلية والدولية؛ كما تعرضت لتغيرات أسعار الصرف للقطع الأجنبي عند قيامها بشراء أصل من الخارج؛ وتنشأ أيضا مخاطر سعر الصرف عند الارتفاع الغير مرغوب به للعملات المتعامل بها تجاريا وتتعرض استثمارات البنوك بالملكية لمخاطر تغير أسعار الملكية؛ وأخيرا تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السلع على نحو سلبي في البنك عند تغيرها في غير صالح البنك.[3]أي أن المخاطر السوقية تتمثل في الانحرافات الغير ملائمة للقيم السوقية؛ حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق المتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف.*[4] وتوجد مخاطرة السوق

[1] عياش زبيره فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية؛ رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية؛ جامعة أم البواقيء 2007 ص31

[2] Mikdashi zuhayr.les banques a l etre de la mondialisation . edition economic ; paris.1998.p91

[3] عبير فوزان العبادي. إدارة المخاطر المالية؛ الطبعة الأولى؛ دار الفكر للنشر والتوزيع؛ عمانء 2015 ص 71.

[4] J bessis gestion des risques et gestion actif – passif des banquees .dalloz.paris.1996p18.

فيما يتصل بأي فترة من الزمن ومكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسائرالناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة سوف ينتج عنه خسارة سوقية للفترة المناظرة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية.*[1]

6-1- مخاطر سعر الصرف

تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواءا بالنسبة لكل عملة على حدى أو بالنسبة لإجمالي مركز العملات؛ وعن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف بالإضافة إلى الخطر التنظيمي والمتمثل في خطر عدم تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمحددة لحسن سير المهنة ككل؛ وهذا سواء تعلقت بالقانون البنكي؛ القانون التجاري قانون الضرائب؛ النظام الداخلي...نجد كذلك من المخاطر العملية الخطر القانوني والذي يتحقق مثلاً بسبب وجود خطر عدم إمكانية مواجهة الأحكام الصادرة ضد البنك؛ بسبب إخفاقه في الحصول على أحكام لصالحه؛ أو إهمال الإجراءات الواجب إتباعها لدى الجهات القضائية...؛ وبصفة عامة هو كل ماله علاقة بالعقود و الالتزامات؛ ولذا نجد أن البنك يوكل عادة أفراد مختصين في القانون من أجل مراقبة هاته العقود والالتزامات وذلك لمحاولة تفادي الوقوع في هذا الخطر.

إن المخاطر العملية مهمة لأنها إذا تحققت ترتب على البنك عقوبات تأديبية تصل إلى حد سحب الاعتماد بالإضافة إلى الإفلاس؛ لذلك يتوجب على البنوك التجند لمواجهتها واتباع كل مراحل وإجراءات العمليات البنكية من كل جوانبها (الجانب المالي؛ الجانب التقني؛ الجانب القانوني...) والسهر على وصول المعلومات المحاسبية الشفافة لإدارة البنك؛ بالإضافة إلى التأكد من تمتع إطارات البنك ومستخدميه بالكفاءة والنزاهة المطلوبة لاتخاذ القرارات.[2]

2-2- المخاطر الاستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله» نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي. يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك؛ والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل.

[1] Sylivies de coussergues ressource precedent .pp110-111

[2] عياش زبير» مرجع سبق ذكره؛ ص 23

الجدول رقم(3) :أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: د. حسين بلعجوز /د.رابح بوقرة/بحث في ادارة المخاطر المصرفية بالاشارة الى حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف –المسيلة– الجزائر /ص 9

ثالثا: إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن, وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاط رقياس وتقييم إمكانية حدوثهاء إعداد

النظم الكفيلة بالرقابة عند حدوثها أو التقليل من آثارها إلى إلي أدنى حد ممكن؛ وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها؛ بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله. حيث أن هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس: الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة؛وضع حد للمخاطرة: وهذا حسب نوع وصنف القرض؛التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

– وتتقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

1– التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعًا جدًّاء ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه؛ وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية؛ والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2– التسيير الوقائي

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناءاتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقييم الأخطار بين البنوك...إلخ.

– أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

أ– توزيع خطر القرض بين البنوك

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القروض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده؛ ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

– الأسلوب الرسمي: إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح يهدف إلى تقسيم خطر القريض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة؛ ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض؛ بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية _لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات؛ ..

– **الأسلوب غير الرسمي**: بواسطة هذا الأسلوب تتخذ البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي؛ وعادة ما يكون هذا الإتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات الثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ب– التعامل مع عدة متعاملين

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ج– عدم التوسع في منح القروض

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود؛ حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض؛ وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

د– تطور أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي» يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض؛ ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.[1]

المبحث اثاني : مفهوم مخاطر السيولة في البنوك التجارية وآثارهاو اجراءات الحد منها .

تشير مخاطر السيولة البنكية إلى مخاطر حدوث خسائر عندما يصبح من الصعب تأمين الأموالالمطلوبة؛ أو عندما يصبح تدبير الأموال بمستوى سعر فائدة أكبر ضروريا بسبب سوء المقارنة بينتوقيت استخدام وتدبير أو التدفق إلى الخارج للأموال وتضع البنوك إطار عمل» ونظام وإجراءات طبقالمقاييس إدارة مخاطر السيولة لديها للتخلص من هذا الخطر أو محاولة تفاديه على الأقل

المطلب الأول: تعريف و انواع مخاطر السيولة وأهم أسبابهاو اجراءات الحد منها .

[1] حربي محمد عريقان؛ سعيد جمعة عقل. إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)؛ الطبعة الأولى؛ دار وائل للنشره عمانء 2010 ص20

1- نشاة مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة ، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.(مثل ازمة كورونا)

2-تعريف مخاطر السيولة

يربط العديد من الاقتصاديين بين هزات النظام البنكي وهيكل ميزانية البنوك؛ ذلك أنه وبمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم البنكية؛ فإن البنوك تعرض نفسها لخطر السيولة؛ وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما يلي:

- **التعريف(1)**: يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجاتالمقترضين؛ ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أومسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.[1]

- **التعريف (2)**: مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج؛ بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين؛ ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة[2].

[1] حكيم براضية؛ التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية؛ مذكرة ماجستيرة تخصص مالية ومحاسبة؛ قسم علو التسيير؛ جامعةحسيبة بن بوعلي؛ الشلفء الجزائر» 2010-2011 ص 7

[2] آسيا قاسمي وحمزة فيلالي؛ المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل؛ مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم؛ يومي 13-12 ديسمبر 2011.

- **التعريف (3)**: مخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة؛ مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علما بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولةلكي تبقى في مأمن من الإفلاس[1]

مما سبق يتبين أن خطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوباتقصيرة الأجل؛ فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم, ويزداد هذا الخطر عندما يصعب على البنك توفير الأموال بتكلفة معقولة؛ ويمكن أن ينتهي بإفلاس البنك.

2- أسباب مخاطر السيولة

أهم الأسباب التي تؤدي إلى خطر السيولة في البنوك ما يلي:[2]

2-1- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:

ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر علىربحيته لإجباره على هذا التسييلا الفوري؛

2-2- أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:

جانب الالتزامات بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى؛أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية للسندات؛جانب الأصول حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأً مخاطر السيولة؛والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة؛

2-3- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق

حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك؛

2-4- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

[1] عبد الغني قواوسي» تحديد السيولة في البنوك التجارية؛ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية» مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيلشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية؛ جامعة بسكرة. الجزائر» 2014-2013 ص 38

[2] عتروس صونيا , ادوات ادارة السيولة في البنوك و دورها في التخفيض من خطر السيولة , دراسة حالة البنك الوطني الجزائري , مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير , جامعة ام البواقي , الجزائر ,2014'ص 36-37

وهناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:[1]

- صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها البنوك نتيجة اهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على إثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية أثناء مزاولة نشاطهاالاثتماني(الاندفاع على البنوك الذي من السلوكيات غير المستقرة للمودعين)؛
- غياب التعاون بين البنوك والقدرات المحدودة للاتصال والنقل؛ فمثلا أحداث سبتمبر2011التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى إتلاف أنظمة الإعلام والنقل؛ والمؤسساتالماليأغلقت أبوابها وتوقفت أنظمة الدفع؛ على الرغم من أن بعض البنوك كانت لها فوائضكبيرة والأخرى كانت لها خسائر كبيرة؛
- خطر السيولة يمس بصفة رئيسية النظام البنكي للبلاد الناشئة؛ التي تكون الأسواق النقدية بها ما تزال في طور التشكيل؛
- ظاهرة التغير المتسارع والغير مستقر لقيم الأصول؛ فمثلا تقييم محفظة الأوراق المالية بالقيمة السوقية قد يؤدي بالمؤسسة إلى تفضيل التنازل عن هذه الأصول عوض الاحتفاظ بها لأن قيمتها السوقية متدنية ولا تحقق مردودية في الأجل القريب والمتوسط؛ الشيء الذي يؤدي إلى الإفلاس وقد تنتشر هذه العدوى بين البنوك؛
- صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو صعوبة تسييلالأصول؛
- رغبة البنوك في الحصول على عوائد أكبرء وذلك لأن العوائد تتناسب طرديا مع المخاطرة؛
- *تمويل البنوك لاستثمارات طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل.

المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة:

- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول؛
- الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول؛
- سلم الاستحقاقات النقدية .

المطلب الثاني: أسباب الحاجة إلى السيولة وكيفية واستراتيجيات مقابلة متطلباتها.

[1] حكيم براضية مرجع سابق ص

1- أسباب الحاجة إلى السيولة:

من الأسباب الأساسية وراء حاجة البنك إلى السيولة هو مواجهة سحوبات المودعين وكذلك لتلبية متطلبات زبائنه وهناك سببين مهمين هما :[1]

1-1- طلبات القروض: ليس من الضروري أن يحتفظ البنك بسيولة مقدارها 100 من الطلبات المتوقعة من القروض؛ وذلك لأن البنك لديه احتياطات؛ بالإضافة لقدرته على توليد الأموال لتمويل هذا القرض؛ على افتراض أن معظم القروض ترجع إلى البنك في شكل وديعة فيما بعد؛

2-1- سحب الودائع: وهو السبب الثاني للحاجة إلى السيولة حيث يجب على البنك الاحتفاظ برصيدنقدي كاف لمقابلة هذه المسحوبات سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة في الظروف العادية أما في ظروف الأزمات يتوقف فيها سحب الودائع على درجة الثقة في البنك.

2- كيفية مقابلة متطلبات السيولة

يمكن للبنك التجاري أن يقابل متطلبات السيولة من خلال مصدرين وهما:

*الاحتياطات الأولية (السيولة الحاضرة)؛

* الاحتياطات الثانوية (السيولة شبه النقدية).

1-2- **الاحتياطات الأولية**: وتتمثل في الاحتياطي القانوني النقدي لمقابلة العمليات اليومية؛» علىالرغم من أن معظم هذه الاحتياطات في البنك المركزي والبنوك الأخرى التي يتعامل معها البنك, إلا أنها تعتبر خط الدفاع الأول لمقابلة أي طلبات نقدية يومية؛ فهناك بعض المرونة في رصيد الاحتياطي القانوني الذي يطلبه البنك المركزي وذلك لأن هذه الاحتياطات تحسب على أساس متوسط يومي للفترة المعنية التي يحسب عنها الاحتياطي وبالتالي يمكن

للبنك التجاري أن يستخدم بعض الأصول السائلة أثناء هذه الفترة لمقابلة متطلبات السيولة, ويمكن أن نذكرها في نقاط كما يلي:[2]

[1] سعيدة طايبيء ؛ أليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ مذكرة مقدمة كجزء من متطلباتنيل شهادة الماستر في علوم التسيير؛ جامعة أم البواقي؛ الجزائرء 2012-2011 ص 24.

[2] سامر جلدة؛ البنوك التجارية والتسويق المصرفي؛ الطبعة الأولى؛ دار أسامة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2009 ص ص 92-91.

أ- النقدية بالعملة المحلية؛ والعملات الأجنبية:وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك فيصورةٍ نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية؛ وقد يجيد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره؛

ب-الودائع لدى البنوك الأخرى؛ ولدى البنك المركزي:حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة؛ في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين؛ ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل قصيرة الأجل؛ لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي؛

ج- الشيكات تحت التحصيل؛ وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلهاوإضافة قيمتها إلى حساب العملاء بالبنك؛ وتحدد السيولة بنسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة, ووفقا للخبرة السابقة؛ وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أولآخر. وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلكالتي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

2-2- الاحتياطات الثانوية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأموال التي يمكن تصنيفها أي بيعهاأو رهنها مثل أذونات الخزانة؛ والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية(الأسهم والسندات) وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة؛ فهي تتميز بقصر أجال الاستحقاق؛ وإمكانية التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن؛ مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة؛ كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

بالإضافة إلى هذه المصادر هناك مصدر آخر يمكن من خلاله تغطية متطلبات السيولة وهوالاقتراض بأشكاله المختلفة سواء الاقتراض من سوق المال أو الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى؛حيث أن قدرة البنك على استخدام هذا المصدر وهو الاقتراض تختلف باختلاف قدرة البنك علىاستخدام هذا المصدر .[1]

3- استراتيجيات مقابلة متطلبات السيولة :تتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:[2]

[1] سامر جلدة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 92

[2] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 246

1-3- إدارة سيولة الأصول:أقدم استراتيجيات إدارة الأصول هو الاعتماد على الأوراق التجارية الحقيقية؛ وهذا يعني اقتصارالبنوك التجارية في قروضها على القروض قصيرة الأجل؛ أي القروض ذات السيولة الذاتية. وذلك لأن نسبة معينة من هذه القروض تصل إلى تاريخ استحقاقها على مدار الوقت وتتحول إلى سيولة. وحسب هذا المدخل ليس هناك حاجة للأخذ في الاعتبار متطلبات السيولة. ولكن هذه الاستراتيجية تعتبرمناسبة للبنوك التجارية في الماضي عندما كانت تعتمد هذه البنوك على القروض قصيرة الأجل؛ ولكنالآن أصبح لدى البنوك التجارية تشكيلة واسعة من الاستثمارات في القروض والتي تختلف من حيثأنواعها وتواريخ استحقاقها. ومن هنا أصبحت هذه الاستراتيجية موضوع تساؤل من حيث تطبيقها الآني يعتبر الاعتماد على سوق النقد أيضا أحد استراتيجيات إدارة الأصول. تعني هذه الاستراتيجية مقابلة احتياجات السيولة من أدوات سوق النقد مثل أذونات الخزانة والأوراق التجارية والكمبيالات المصرفية . بحيث تكون كمية الأموال المستثمرة في هذه الأوراق وتواريخ استحقاقها تتفق وكمياتالأموال المطلوبة للسيولة وكذلك توقيت هذه المتطلبات.

ولكن إذا فرض أن تقديرات السيولة كانت غيردقيقة؛ وظهرت الحاجة إلى السيولة قبل تواريخ الاستحقاق؛ فيمكن بيع هذه الأوراق في السوق الثانيوهي أوراق سهلة البيع لأنها مضمونة من الحكومة. ونفس الشيء بالنسبة للكمبيالات المصرفية والأوراق التجارية؛ وإن كانت الأوراق التجارية لها سوق ثاني أضعف نسبيا من أذونات الخزانة والكمبيالات المصرفية.

هذه الاستراتيجية تعتبر استراتيجية سهلة؛ ولكنها ليست الاستراتيجية الوحيدة. فمثلا قد يحاول أحدالبنوك التجارية زيادة العائد من خلال شراء أوراق مالية أطول من الآجال المتوقعة للسيولة. فعائدالأوراق المالية طويلة الأجل عادة أعلى من عائد الأوراق المالية قصيرة الأجل؛ بالإضافة إلى أنه قديحقق مكاسب رأسمالية لأن أجل استحقاق الورقة أصبح أقل عند بيعها للحصول على السيولة. منناحية أخرى قد لا يتمكن البنك من الحصول على هذه العوائد إذا كانت تكاليف المعاملات مرتفعة أوفي حالة تحقيقه لخسائر رأسمالية.

2-3- إدارة سيولة الخصوم:

يمكن للبنك التجاري أن يحصل على مصادر لإشباع متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادرالأموال بدل من الاعتماد فقط على استخدامات الأموال. فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال أوالتركيز على درجة سيولة تشكيلةالقروض؛ فإن البنك يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة إليها أي الاقتراض. فإذا كان البنك بحاجة إلى أموال قصيرة الأجل أو لمدة أو أيام قليلة فيمكنه استخدام الاقتراض من البنك المركزي. أما إذا كان بحاجة

لأموال لفترات طويلة فيمكنه الحصول علىالنقدية المطلوبة من خلال زيادة العائد الذي يدفعه على شهادات الإيداع ذات القيمة المالية الكبيرة؛ أومن خلال اقتراضه من سوق الدولار الأوروبي.

أهم ميزة لتحقيق السيولة من خلال إدارة الخصوم هي احتمال زيادة الدخل. لأنه بناءا على هذه الاستراتيجية؛ يمكن للبنك أن يحتفظ بنسبة صغيرة من استثماراته في استثمارات قصيرة الأجل فيسوق النقد؛ ويحتفظ بالنسبة الأكبر في استثمارات طويلة الأجل سواء أوراق مالية أو قروض. وإنكانت هذه الاستراتيجية تنطوي على نسبة أكبر من المخاطر مقابل هذا العائد. فمثلا قد تكون أسعارالفائدة مرتفعة في الأوقات التي يحتاج فيها البنك إلى التمويل؛ خاصة إذا كانت الحاجة إلى التمويل سببها الظروف الاقتصادية أو الدورات التجارية أو أسباب خاصة بالسياسة النقدية. بالإضافة إلى أن البنك قد لا يجد الأموال بالكميات التي يرغبها خاصة في أوقات الأزمات المالية وعدم الاستقرار.

3-3- الإدارة المتوازنة (إدارة الأصول والخصوم):

يعتبر المزج بين إدارة الأصول والخصوم من أفضل الاستراتيجيات لإدارة السيولة؛ بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية وكذلك درجة الخطر.ولكي يمكن للبنك التجاري أن يطبق هذه الاستراتيجية؛ لابد أن يتمتع بمركز مالي سليم خاصة من حيث متطلبات رأس المال فالمركز المالي السليم يمكن البنك من الاقتراض ومقابلة طلبات القروض.فإذا كان رأس مال البنك لا يتفق ومتطلبات رأس المال بسبب زيادة الأموال المقترضة أو بسبب تحقيق خسائر؛ فإن تكلفة الاقتراض ستزيد؛ بل قد لا يتمكن البنك أصلا من الاقتراض.وبالتالي نجد أن إضافة إدارة الخصوم إلى جانب إدارة الأصول لمقابلة متطلبات السيولة تتطلب كفاءة باقي عناصر الأصول والخصوم ورأس المال .

المطلب الثالث: السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر السيولة؛ علاقة السيولة بالربحية,لجنة بازل و مخاطر السيولة

1- السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر السيولة

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجزء أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل ما يلي:[1]

- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطرالتشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك؛إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة علىسيولة كافية؛
- إعلان السياسات والإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع
- لواجهة التزاماته الضرورية؛
- توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة؛ وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة؛
- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجودفائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة؛
- الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة, فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك.

2 – علاقة السيولة بالربحية وكيفية الموازنة بينهما

تؤدي عملية احتفاظ البنك بسيولة كبيرة إلى تعرضه لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان منالممكن الحصول عليها لو قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بيهاء ومن هنا يتجلى التعارض بينالربحية والسيولة؛ وهي المشكلة الرئيسية

[1]!– عبد المطلب عبد الحميد؛ اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات)؛ الطبعة الأولى؛ الدار الجامعية للنشر والتوزيع +الإسكندرية؛ 2007 ص ص 241-240.

في الأعمال البنكية؛ ويمكن إيضاح طبيعة هذاالتعارضعندمقارنة مسك النقد في الصندوق؛ واستخدامه بشكل آخرء فالنقد كما هو معلوم يمثل السائل المطلقالذي تقارن به سيولة باقي الأصول؛ وكل استخدام آخر للنقد يبتعد به عن السيولة المطلقة لدرجة ما.وتمتاز بعض أنواع الاستخدام بكونها قريبة من النقد بحيث يمكن تحويلها له بسرعة ودون تحقق خسارة؛ غير أن هذا الاستخدام يتطلب التضحية بجزء من دخل البنك.

ولهذا تعتبر في كثير من الحالات" الربحية هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا الهدف ".فعلى البنك أن يسعى " لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلكالتي تحققها المشاريع الأخرى؛ والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة " مع الاحتفاظ بقدر ملائممن الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء. وذلك بالبحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولةفي إدارة الأصول والخصوم.[1]وللموازنة بين السيولة والربحية طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها: [2]

أ – طريقةجمع الأموال:

تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع, ويجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع؛ تعطي الأولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لنصري السيولة والربحية؛

ب–طريقة تخصيص الموارد :

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها: طبيعة المصدر والاستعمالات الملائمة له؛ تقوم فكرتهاعلى أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدرالذي جاءت منه الأموال»

ج– المدخل العلمي :

استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانيةوقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيراتالتي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق؛ التعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلفالبنود مقارنة مع الصناعة.

– لجنة بازل ومخاطر السيولة[3]

[1]حكيم براضية؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص 6-5.

[2]عتروس صونيا, مرجع سبق ذكره؛ ص ص 14-13

[3] سمية بركاني .مرجع سابق ص50-51-52

1- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية: تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسراء ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات للرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكاء؛ كنداء فرنساء ألمانياء إيطالياء اليابان»هولنداء سويسراء السويد؛ بريطانيا إسبانيا لوكسمبورخ؛ والولايات المتحدة الأمريكية.

2- لجنة بازل للرقابة البنكية :هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية؛ وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية؛ واستطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة البنكية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكًا منها بأهمية وخطورة القطاع البنكي؛ وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمتل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية.ويمكن تلخيص طبيعة عمل لجنة بازل فيما يلي:

- هيئة دولية مستقلة متخصصة في مجال الرقابة و الإشراف البنكي؛
- هيئة تتعاون مع بعض الهيئات والفعاليات الدولية في المجال المالي.

مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مبادئ لإدارة مخاطر السيولة؛ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

- يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة؛ وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرهاء وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه؛
- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة؛ فعلى الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بقدر كاف من السيولة؛ وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس

الإدارة بهذا الخصوص دوريًا؛ وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويًا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛

- على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛
- على إدارة البنك أن تؤخر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لأخطار السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذًا بعين الاعتبار القيودالقانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- على البنك أن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعّال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛
- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والمواد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط وطوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة وعليه التأكد من قانونية وإمكانية التنفيذ عليها؛على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات؛على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة؛
- على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك؛على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛

- على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريًا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق؛على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك؛
- على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

المبحث الثالث:الدراسات السابقة .

المطلب الاول :الدراسات السابقة.

تم انجاز عدة دراسات وبحوث علمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية و وسوف نقوم بذكر بعض من هذه الدراسات العربية والأجنبية والتي أشارت ولو جزئيا عن موضوع إدارة مخاطر السيولة من خلال هذا المبحث.

اولا : الدراسات باللغة العربية

1. دراسة حدة فروحات ، عمر الفاروق زرقون ، علي بن ساحة ، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية– دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خالل الفترة 2011–2016[1]

[1] حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون و علي بن ساحة)2018 ،)إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011–2016) ,مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)الجزائر : جامعة قاصدي مرابح ورقلة، ص. ص 521–534

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأ ثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 06 بنوك تجارية ناشطة في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2011-2016).

ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) بالاعتماد على نموذج الانحدار التجميعي الملائم للدراسة، والاستعانة ببعض البرامج الإحصائية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة و معدل العائد على الاصول ، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، فأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعلق بنسبتي التوظيف و السيولة القانونية كمؤشرات لقياس خماطر السيولة.

انطلاقا مما سبق مت التوصل إلى مجموعه من النتائج ممثلة فيما يلي :

- وجود علاقة طردية بين نسبة التغطية النقدية والعائد على الاصول؛
- وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف والعائد على الاصول؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والعائد على الأصول؛
- وجود علاقة طردية بين نسبة التغطية النقدية والعائد على حقوق الملكية؛
- -عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والعائد على حقوق الملكية؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والعائد على حقوق الملكية.

2. **طابي ايمان ;الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجاريةدراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA (2015-2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية،تخصص بنوك ،جامعة محمد بوضياف –المسيلة(2016-2017) ،**

حيث تهدف الدراسة الى موازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية وذلك من خلال المحافظة على رصيد نقدي موجب تستطيع من خلاله مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل ،استند في هذا البحث على اهم مبررات التي تدعم أهمية وجود من اجل تدعيم ثقة مقترضي البنك لها عن طريق بناء سمعة ائتمانية جيدة والاستمرار في قيام البنك بعملياتها) نشاطاتها التشغيلية بشكل مستمر(واستفادة البنك من الخصم النقدي عند توفر السيولة وتحسين

لاقتراض وعدم الاضطرار الى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة ومن اهم النتائج المتواصل اليها من خلال نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية ان هناك انخفاضا في الأداء المصرف محل الدراسة عن ما هو في عام2015_2016. وبشكل كبير ما بينته مؤشرات السيولة والربحية وذلك على الرغم من ان في عام 2015 كان هناك اعفاء ضريبي فضلا عن اعفاء المصرف من حصة دائرة العمل والضمان الاجتماعي.

3. عتروس صونيا؛أدوات الإدارة السيولة في البنوك ودورها في تخفيض الخطردراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص ماليةوتأمينات وتسيير مخاطر ، جامعة ام البواقي ، ام البواقي (2014 –2015)

تهدف الدراسة الى تخفيف حدة من الحدة المتوقعة مستقبلا معتمدة في ذلك أسلوب قياسها وهذه السيولة مهمة للبنك على الوفاء بالتزاماته وبمان اهم دور للبنوك هو امداد الاقتصاد القومي اللازم لتنمية فان خلل يحدث البنوك سيلحقه لا محالة خلل في الاقتصاد القومي بصفة عامة لذلك فان البنوك التجارية ان تقوم بوظائفها على اكمل وجه وبعد جلب السيولة ومن اهداف التي تسعى اليها البنوك التجارية حتى لا تقع في ازمة السيولة فتفقد مكانتها في الجهاز المصرفي ولذلك سعت هذه البنوك الى اعتماد الأدوات المالية لتوفير السيولة ومن النتائج المتواصل اليها من خلال نتائج الاستبيان تلجأ البنوك الى الاقتراض من سوق راس المال عن طريق اصدار السندات بلا ضمان تطرح الاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة وتلجا كذلك الى البنوك المركزية في حالة عجز لتوفير السيولة للازمة أي تعرضه لخطر السيولة، اما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، واما عن طريق الاقتراض منها كما تلجا اليها في حالة فائض لإيداعه لديها وتلجا البنوك الى الأداة المالية المتمثلة في تخفيض او زيادة حجم الاستثمار في القروض بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض. تستطيع البنوك او الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها باللجوء الى اتفاقية إعادة الشراء وذلك باستخدام اذونات الخزينة ويلجأ المصرف الى الاقتراض من المؤسسات المالية لغرض تغطية العجز في الاحتياطي القانوي.

4. بوعافية خالد، مومن بكوش جابر، طاغية بوبكر؛السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر؛،دراسة حالة بين بنك تجاري وبنك إسلامي (2011–2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهدة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي–2017) 2018)

حيث تهدف الدراسة الى الوقوغ على طبيعة وابعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة واهم مكونات السيولة في المصارف التجارية والإسلامية حيث كان لها تأثير طرديا على العوائد بالنسبة للبنوك التجارية والعكس بالنسبة للبنوك الإسلامية، كان لها تأثير عكسيا على المخاطر بالنسبة للبنوك التجارية والعكس بالنسبة للبنوك الإسلامية ومن النتائج المتواصل ا ليها في الدرسة النظرية البنوك التجارية هي بنوك تقليدية يرتكز نشاطها على الوساطة المالية ، أي قبول الودائع من الجمهور ومنح الائتمان ، عكس البنوك الإسلامية التي تدخل في العملية كشريك في الجهد سواء بالمال اوالدعم وفيالدراسة التطبيقية ازدياد السيولة المشكلة في الودائع العملاء تزيد من مجال المخاطرة في البنوك الإسلامية وأثبتت ذلك خاصة في نسب التوظيف والمرجح ةان سبب ذلك اعتماد البنوك الاسلامية على راس المال بالمقام الأول وجود علاقة رتباط ذات دلالة إحصائية بين تسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد في البنوك الإسلامية والتجارية ، وجود علافة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النسب السيولة المصؤفية والمخاطرة في البنوك الاسلامية والتجارية

5. دراسة طهير أميرة» إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق لمعايير لجنة بازل , دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي,2017[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية وكيفية إدارتما وفقا لمعايير لجنة بازل ؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؛ واعتمدت كذلك على دراسة استبيانية؛ حيث تم توزيع (40) استمارة اشتملت جميع المسؤولين والمختصين في إدارة المخاطر في بجموعة الوكالات البنكية بأم البواقي » مقسمة كما يلي : (17 استمارة في بنك BADR و7استمارات في بنكCPA و4 استمارات في بنكBNA و12 استمارة في بنك BEAحيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن البنوك العمومية الجزائرية تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب مع المخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها كما أنما تتبع سياسة التنويع و التوزيع أثناء عملية منح الائتمان.
- مازالت البنوك تستعمل معدل كوك الذي يغطي فقط خطر القرض دون الأخطار الأخرى.

[1] طهير أميرة »إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق لمعايير لجنة بازل " دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي "» مذكرة ماستر أكاديي » قسم العلوم التسيير غير منشورة » جامعة العربي بن مهيدي » أم البواقي +2017-2016.

- هناك محدودية في تطبيق مقررات بازل 2 داخل البنوك العمومية و مازال أمامها تحديات لتطبيق مقررات بازل3
- انعدام الشفافية والإفصاح على مستوى هذه البنوك.
- إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع و كذا المتعلقة بالظروف العامة تحسن من أداء البنك.

6 .دراسة حياة نجار» إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ,دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2014-2013[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في تأكيد على أن أي النظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها مع عرض مبادئ بازل 2 و مؤشرات وطرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية » وكذلك تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية و وضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة » وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك والكشف عن مبادئ وإدارتها وتقنيات الحد منها والمنهج المقارن لمقارنة بين الفترات الزمنية لمؤسسات عينة الدراسة والكشف عن الركائز والقواعد الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائري ؛ وتوصلت الدراسة إلى النتائج:

- اقتصار البنوك التجارية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر.
- قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها لأنها مستوحاة من بازل1 وبالتالي ضرورة المرور ببازل2 والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل3.

دراسات باللغة الاجنبية :

1. -**Zaphaniah Akunga Maaka(2013), the relationship between liquidity risk and financial performance of commercial banks in Kenya**.

هدف هذا المقال لمعالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة البنكية وإشكالية التحكم فيها على مستوى البنوك، حيث تم التعرض لمفاهيم وأبعاد السيولة البنكية، ثم القيام بتحليل اتر الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، من خلال تحديد

[1] حياة نجار» إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل "دنراسة واقع البنوك العجارية العمومية الجزائرية "» أطروحة دكتوراه » قسم العلوم الاقتصادية »جامعة فرحات عباس. سطيف 2013-2014

أهم الأساليب والأدوات الكمية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة البنكية، إضافة إلى التعرض لآليات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة. كما هدف هذا البحث إلى محاولة الإشارة لأهم المبادئ الإحترازية التي تقوم عليها عملية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث تبين بأنه على الرغم من بطئ تعامل النظام البنكي الجزائري بالأساليب الحديثة لقياس وتحديد مخاطر السيولة البنكية، إلا أنه يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال البنكية في مجال إدارة المخاطر البنكية بشكل عام وفي مجال إدارة مخاطر السيولة بشكل خاص، حيث كان النظام 11-04 الصادر سنة 2011 والمحدد لآليات القياس والرقابة على خطر السيولة البنكية صورة واضحة لأهم النظم الإحترازية الواردة في اتفاقية بازل 3، الأمر الذي من شأنه أن يثمن مجهودات النظام البنكي الجزائري في تطوير عمل بنوكها التجارية وتقليص دائرة المخاطر المصاحبة لطبيعة عملها بعد معالجة مختلف الجوانب المحيطة بهذا البحث، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار البنك وحدوث أزمات مالية .
- تستخدم البنوك مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية من أجل تحديد وقياس خطر السيولة لديها، الأمر الذي يساعدها على التحكم فيها .
- ركزت لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة على مبادئ إدارة مخاطر السيولة البنكية، وذلك من خلال تحيين بعض المبادئ الموجودة في الاتفاقيتين الأولى والثانية ، حيث تم إعطاء أهمية بالغة للأدوات الكمية المستحدثة لغرض قياس مخاطر السيولة في البنوك، ومن ثم تحديد حجمها واتخاذ البنك للقرارات المناسبة لإدارتها.
- يعتبر النظام 11-04 لسنة 2011 في الجزائر، أهم نظام يحدد الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك التجارية في الجزائر، حيث تم فيه التركيز على مجموعة من المبادئ والمعاملات كما جاءت في الاتفاقية الثالثة للجنة بازل، الأمر الذي يدل على أن النظام البنكي في الجزائر يحاول مواكبة التطورات الحاصلة في شروط سالمة العمل البنكي وتسيير مخاطره.

2. –Roselyn Munyana, Credit Risk Management And Profit Ability of Commercial Banks In Rwanda ،A Comparative Study From Selected Rwanda Commercial Banks. 2019 ،

هدفت هذه الدارسة إلى تقييم العلاقة بين إدارة المخاطر وربحية البنوك التجارية المختارة في رواندا »بنك كيغاليو بنك أكسس ACCESS/و بنك أي أند إم؛ تم قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول (ROA والعائد على حقوق الملكية (ROE) » و صـــاTي هامش الفائدة بينما تم قياس إدارة مخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة باستخدام القروض و القروض المتعثرة » حيث تم الحصول على البيانات من كل البيانات الأولية والبيانات المالية المنشـورة للفترة من 2009 إلى 2018 ,كما تم تحليل البيانات من خلال الأسـلوب الإحصائي الوصفي وتحليل الانحدار الخطي و الانحراف المعياري

أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة مخاطر السيولة لها تأثير إيجابي على الربحية؛ ووجد الباحث أن بنك كيغالي لديه أعلى نسـبة متداولة ,وهو البنك الأكثر ربحية من بين البنوك التجارية المختارة ويرجع ذلك أسـاسـا إلى حجم بنكه (حوالي38%) من حصة السوق.

3. "AZZOUZI IDRISSI Youcef, MADIES Philippe,(2012), Les risques de liquidité bancaire. : --définition, interactions et réglementation, REVUE D'ÉCONOMIE FINANCIÈRE, N°107 /3, France, P 317."

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض السابق للدراسات التي تناولت إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية, اتضح لنا أن الدراسات اتفقت على هدف واحد ألا و هو التعريف بإدارة مخاطر السيولة و أساليب و مؤشرات قياسها و مدى تأثّير خطرالسيولة على مقدرة البنوك على الاقراض وتركيز على أعلية معايّن جلنة بازئ يف تطبيق نظم الرقابة على سلاطر االئتمانية اليت تواجو البنوئ ، ومن حيث النتائج أف معظم الدراسات أشارت إذل إدارة ادلخاطر أداة فعالة الستقرار وسالمة النظا. ادلصريف و تقليل ادلخطر باستخدا. ضمانات أكثر و أساليب متعددة دلنح االئتماف و استعماث معدئ كوئ الذي يغطي فقط خطر القرض ،كما اشرتكت يف زلدودية تطبيق مقررات و نظم

جلنة بازئ إال أف اختلفت)دراسة نصَّنة مانع(من حيث النتائج كوهنا توصلت إذل وجود عالقة إحصائية بُن سلصصات القروض إذل إمجارل القرض و نسبة أمواىئ إذل حجم القرض , وكذلك اشرتكت دراسة (all&Mouffok)أف جودة القرض ذلا تأثَّن إغلايب وبا على إدارة عالقات العمالء مع الوسطاء ادلعرفُن والبنك ادلركزي،ومن ناحية أخرى فإف جودة القرض مبنية على ضمانات موثوقة وقوية للسيطرة على سلاطر االئتماف

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة:

1- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو تأثير إدارة المخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية من بينهم دراسة اجنبية باستثناء دراسة أدوات الإدارة السيولة في البنوك ودورها في تخفيض الخطر;التي تهدف من خلال اسلوب قياسها للسيولة وتركيزها على ادوات إدارة السيولة في البنوك التجارية ودراسة السيولةالمصرفية وأثرها على عائد المخاطرة التي ركزت على طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة السيولة.

2- كما اتفقت دراستي على هدف مشترك وهو إدارة مخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل من بينها دراسة اجنبية :

Les risques de liquidité bancaire.définition,interactions et réglementation, REVUE D'ÉCONOMIE FINANCIÈRE, N°107 /3, France, P 317;

3- اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تطبيق الدراسة على عينة من البنوك في الجزائر للبنك الوطني الجزائريBNA باستثناء الدراسة إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – ودراسة إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق لمعايير لجنة بازل ودراسة

the relationship between liquidity risk and financial performance of commercial banks in Kenya.

Credit Risk Management And Profit Ability of Commercial ودراسة Comparative Study From Selected Rwanda Banks In Rwand 2019. Commercial Banks

اقيمت لعينة من البنوك التجارية في حين اختارت الدراسة;السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر;،دراسة حالة بين بنك تجاري وبنك إسلامي (2011-2012) دراسة مقارنة بين بنكين تجاري وإسلامية

4- استخدمت الدراسات السابقة اداة لجمع البيانات وهو استبيان باستثناء الدراسة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خالل الفترة (2011-2016)

5- اعتمدت معظم هذه الدراسات على المنهج التحليلي الوصفي باستغلال مختلف البيانات التقاريرالسنوية للبنوك في حين اتفقت بعض الدراسات السابقة على دراسات إحصائية قياسية باستعمال ادوات كمية ونوعية بينما اختلفت البعض في الادوات المستعملة أساليب احصاء الوصفي القياسي، التقارير السنوية والقوائم المالية الصادر عن البنوك التجارية .

Les risques de liquidité bancaire. : définition, ,réglementation interactions et, REVUE D'ÉCONOMIE FINANCIÈRE, N°107 ;France, P 317.&quot

6-اختلفت دراسة عن بقية الدراسات في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى

المطلب الثالث :

من خلال استعرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير ان الدراسة الحالية تتفق مع الدراسة السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام لانها تختلف في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي نعالجها الدراسة وهي:

- تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية للمتغيرات المعاصرة التي حدثت في الآونة الأخيرة التي احتواتها تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على الاستقرار الاقتصادي ككل وخاصة البنوك التجارية والنظام المالي وتم وضع تقرير استقرار النظام المالي للبنوك واقتدت هذه تداعيات ان تضع البنوك رقابة المالية وان تتخد بالسياسات النقدية الاحترزاية.
- تعددت ادوات الدراسة حيث شملت القوائم المالية والبيانات إحصائية سنوية وذلك من أجل جمع بيانات بدقة وتحليلها.
- ومن العرض السابق يتضح هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتعرفها لإدارة مخاطر السيولة من ناحية ادوات المستعملة لقياسها والتحوط من مخاطر السيولة وتبيان اتفاقية التي جاءت بها لجنة بازل وخاصة اتفاقية 1 المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية و اتفاقيات 2 يتم دراستها ومحاولة تطرق البها 3 وفي طريق التطور. ..كما عالجت الدراسة الحالية اهم مصادر السيولة في البنوك والحرص على وفاء البنك بالتزماته اتجاه العملاء وشمول عينتها للبنك الوطني الجزائري BNAكالة تقرت واستخدم اداة واحدة وهي بيانات إحصائية نوعية واستخدامها للمنهج التحليلي الوصفي.

خلاصة الفصل

يتميز عالم الصيرفة بالديناميكية والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات مما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية أثناء تسيير الأصول والخصوم لتحقق عوائد مرضية بتحمل أقل قدر ممكن من المخاطرة؛ ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى مخاطرالسيولة التي تحيط بالبنك؛ ووضع الإجراءات الرقابية للسيطرة على الأثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة مخاطر السيولة وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك؛ ولهذا يجب توفر سلطة نقدية تدعم الجهاز المصرفي بكميات إضافية منالنقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من موجودات البنك لغرض تحويلها إلى سيولة جاهزة

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لمخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائريBNA -وكالة تقرت-

الفصل الثالث دراسة تحليلية لإدارة لمخاطر السيولة في بنك الوطني الجزائري– وكالة تقرت –

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تمثلت الدراسة الميدانية في دراسة وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية التقليدية بالاعتماد على منهج دراسة حالة؛ و باستخدام أداة المقابلة الإجراءات المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف العينة محل الدراسة .

المطلب الأول :التعريف بعينة الدراسة والمتغيرات المدروسة

يتضمن هذا المطلب التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والمتغيرات المدروسة.

التعريف بمجتمع و عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر»أما العينة فقد كانت محدودة إذ تمثلت في البنك الوطني الجزائري من خلال الوكالة التابعة له على مستوى ولاية تقرت ولهذا سوف نخصص هذا البحث للحديث عن نشأة البنك الوطني الجزائري ؛ والتعرف عليه

تقديم عام للبنك الوطني الجزائري

تعريف بالبنك و نشأته : البنك الوطني الجزائري تم إنشاؤه بموجب مرسوم 13/06/1966 بموجب التعليمية رقم 8 على شكل شركة وطنية وتبعا لقوانينه الأساسية ؛ البنك الوطني الجزائري يمارس كل عمليات بنك الودائع حيث يجمع العوائد أي الموارد لمدة معينة و أخرى تحت الطلب كما يقوم بتمويل القطاع الصناعي و التجاري و الفلاحي حيث ان في السنوات الأولى من تأسيسه كان من أهدافه وضع نظام تمويل وطني و القضاء على تراكم الاموال من اجل إعادة توظيفها مما أدى الى بروز 50 وكالة عبر التراب الوطني و من مهامها تمويل القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة و التجارة ودام هذا الخير الى غاية سنة 1982 تاريخ إعادة هيكلته حيث ظهرت بنوك جديدة مثل البنك الجزائري للتنمية الريفية اسندت مهمة تمويل القطاع الزراعي؛ البنك الوطني الجزائري المكلف حاليا بتمويل الصناعة الثقيلة والنقل والتجارة وتبين ان البنك الوطني الجزائري ذو نشاط واسع و متعدد ؛ حيث تعرفه لنا المادة 06 من القانون التجاري بأنه "هو الذي يمارس كل نشاطات البنوك التجارية "

و تتخلص هذه النشاطات في :

- تلقي الودائع من العملاء ؛
- القيام بعمليات الدفع ؛
- منح القروض ؛
- القيام بعمليات خصم الأوراق المالية[1]؛

[1] http//www.bna.dz موقع البنك الوطني الجزائر

- القيام بدور الوسط في عمليات بيع و شراء العمومية ؛
- معالجة كل عمليات الصرف الفورية او الآجلة.

اهداف البنك :[1]

يقوم نشاط البنك الوطني الجزائري عامة على تحقيق ثلاثة اهداف و هي :

1-تحقيق اقصى ربحية : ان تحقيق اكبر قدر من الأرباح تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك؛ و يعني ان تكون ايرادات البنك اعلى من تكاليفه + حيث تشمل إيرادات البنك اجمالا :الفوائد ؛ الاتعاب مقابل الخدمات؛ عوائد الاستثمار في الأوراق المالية ؛ و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية .

اما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما :الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين ؛ المصاريف الإدارية مثل الرواتب .

2-تجنب لنقص شديد في السيولة : و يعني ذلك في مقدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه المودعين في حالة الطلب على سحب ودائعهم ؛ و مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.و تتكون سيولة البنك في :

*السيولة الحاضرة : و هي الأرصدة الحاضرة و المودعة في البنك المركزي ؛

* السيولة شبه الحاضرة : تتمثل في الحوالات المخصومة التي تتكون من اذونات الخزينة و الأوراق التجارية المخصومة .

3-تحقيق اكبر قدرمن الأمان للمودعين و البنك : بخصوص امان المودعين ؛ على إدارة البنك ان تراعي عدم المساس بودائعهم ؛ و ذلك بتحديد حد ادنى للخسائر التي يمكن ان يتحملها في نشاطه المعتاد.اما بالنسبة لامان البنك فهو يعني مدى ثقة الإدارة بان التسهيلات المصرفية التي تمنع سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم اقراضها مجددا و الحصول على اكبر عائد ممكن لذلك يجب عليها ان تضع قواعد محددة للإقراض و تقليل مقدار المخاطرة المصرفي.

مهام و وظائف البنك :

البنك الوطني الجزائري (BNA) هو عبارة عن مؤسسة غير متخصصة في عمليات معينة بل في مجموعة من عمليات تطلق عليها تعبيرات خاصة وهي الخدمات المصرفيةويلعب البنك في هذه الحالة دور الوساطة بين طائفتين من الأشخاص الاقتصاديينوأشخاص ترغب في تريب حقوق لها من قبل البنك وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليهامن قبل هذا الأخير يقوم البنك بدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق وليحصل على مبالغ مقابل ما يدفعه من خدمات ؛كما انه يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات التي تتعلق بعمليات الإقراض؛ من خلال كل هذا يتمثل و وظائف و مهام البنك الوطني فيما يلي :

[1] http//www.bna.dz موقع البنك الوطني الجزائر

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير و المتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية بإنشاء مخاطر و ضمان القروض كتسجيلات الصندوق و السحب على المكشوف؛
- تمويل المؤسسات الصناعية و الخاصة؛
- خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجات الزبون؛
- منع كل اشخاص القروض والتسبيقات للمتعاملين الاقتصاديين؛
- تحصيل كل التسديدات النقدية عن طريق الشيكات؛
- تقديم الخدمات لجميع الأسواق العمومية في حالة عجزها؛
- اكتساب وشراء كل السندات التجارية؛
- المساهمة في راس مال العديد من البنوك التجارية؛
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية؛
- تنفيذ العمليات المالية مع الخارج؛
- يلعب دور الوسيط في الاكتساب؛ شراء المستندات العمومية والأسهم؛
- كراء مخازن من اجل المعادن والوثائق؛
- البناء او المشاركة في كل الجليسات لضمان توظيف الأموال ؛ والمفاوضات بشتى أنواعها؛
- لمنح القروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة مالية.

الهيكل التنظيمي ل BNAعلى مستوى التراب الوطني :

منذ نشأة BNA البنك الوطني الجزائري وهي تعمل جاهدة على دعم و تقوية هيكلها التنتظيمي للاستجابة لمتطلبات السوق و هذا الهيكل يقوم على الشكل التالي :

المدير العام:كل الهيئات المرتبطة بالرئيس المدير العام وهي كالتالي:

- السكرتارية العام SG؛
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEGC؛
- المفتشية العامة IG؛
- خلية المراقبة CA؛
- الأقسام و المديريات الرئيسية: تقسيم الالتزامات DEV؛
- التقسيم الدولي DVI:
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية؛
- مديرية العمليات المسندية DOD؛
- مديرية العلاقات المالية مع عمليات التصدير DMEE.

- تقسيم الالتزامات DEV:
- مديرية المؤسسات الكبيرة؛
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة DPME.
- تقسيم الاستغلال والفصل التجاري DV-EAC :
- مديرية التسويق و الاتصال DMC؛
- مديرية تاطير الشبكة DER؛
- مديرية المالية و الخزينة DET.
- تقسيم النظام وجهات الاعلام DV-OSI :
- مديرية المحاسبة DC؛
- مديرية الاعلام DI؛
- مديرية التقدير و التنظيم DPO.
- تقسيم التسير للوسائل و المعدات DV-G-MR:
- مديرية الوسائل العامة DMG؛
- مديرية الحفاظ على الارث و الميراث DPP؛
- مديرية الاشخاص و العلاقات اجتماعية DPRS؛
- مدير التكوين.
- تحتوي شبكة الجزائر على :
- المدير الجهوي للاستغلال DRE؛

* **وكالة البنكية**.هي تنظيم جهوي يخص القرارات التسيير و المراقبة و التنسيق كما تسهل هذه المديريات على حسن تطبيق التنظيمات من اجل تحقيق مردودية على الوحدة المصرفية و هناك 17مديرية متفرعة الى وكالات

الوكالة :وهي هيئة او تنظيم مكلفة بضمان حسن و تطبيق السياسة التجارية للبنك على مستوى المناطق الجغرافية و هناك 173 وكالة و كل وكالة لها رقم مخصص لها.

المطلب الثاني :التعريف بوكالة تقرت اهدافها وهيكلها التنظيمي[1]

نشأت وكالة تقرت941:

[1]من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة تقرت

نشأت وكالة تقرت التابعة للبنك الوطني الجزائري سنة 1966 وتضم حاليا 17 عاملا ورقمها في التقسيم البنكي هو 941) تسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها : تحسين العلاقات مع العملاء, تقديم القروض بعد دراستها و التأكد من كافة الضمانات, تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وجذب موارد إضافية.[1]

اهداف وكالة البنك الوطني الجزائري 941 : تسعى الوكالة الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها :

الاهداف المالية :

- ✓ استمرار تحقيق الارباح و تعظيمها؛
- ✓ تعظيم معدل الفائدة على الاستمرار؛
- ✓ المحافظة على بنية معقولة من السيولة اي وجود قدر كافي منها بحوزة الوكالة تكفيها لمواجهة التزماتها تجاه العملاء في كل الاوقات و مختلف الديون المستحقة.

الاهداف الانتاجية :

- ✓ تحسين الخدمة المصرفية و تطويرها لمواجهة متطلبات العملاء؛
- ✓ تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة؛
- ✓ تقليل الوقت الضائع.

الاهداف الخاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية :

- ✓ تحقيق مستويات مرضية من العوائد او الخدمات لاطراف التعامل الداخلي والخارجي؛
- ✓ التحسين الحسن للموارد البشرية.

تضم الوكالة 941 المصالح التالية : تضم وكالة تقرت مجموعة من المصالح كما هو موضح في الهيكل التنظيمي المتعلق بها

المدير : هو المسير الاول و المسؤول الرئيسي امام المجلس الاداري لها و من مهامه :

- المعرفة الجيدة لمحيط المديرية الاقتصادية و محاولة التأقلم معه ؛
- التنسيق بين المصالح الادارية ؛
- مراقبة نشاطاتها ؛
- مراجعة القوانين المطبقة على مستواها؛
- يشرف على القواعد الداخلية للمديرية ؛
- عقد لقاءات مع مسيرها و مختلف الشخصيات و العملاء؛

[1] البنك الوطني الجزائري –وكالة تقرت

- اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة لها .

نائب المدير : لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير الا في كونه يساعد في اتمام مهامه و ينوبه في حالة غيابه.

الامانة : تتعامل مع المدير مباشرة و لها اتصالات مع المصالح الاخرى و تستند اليهاالمهام التالية :

- ✓ ادارةٍ المواعيد الرسمية للمدير و مختلف المراكز و الاقسام؛
- ✓ تسجيل الاوامر الصادرة من المدير؛
- ✓ استقبال المكالمات الهاتفية للمدير ؛
- ✓ استقبال و تسجيل و توزيع البريد الوارد على المصالح .

مصلحة الصندوق: والتي تتكفل بمجموعة من العمليات المهمة و الرئيسية ؛ في نشاط البنك بما فيهاالايداع و سحب الاموال نقدا و نجد في مصلحة الصندوق قسم الشباك و من مهامه منح الشيكات ؛ عمليات السحب ؛ استقبال طلب دفتر الشيكات ؛ عمليات الايداع ؛كذلك نجد قسم ما وراء الشباك مهامه التحويلات عمليات الخزينة و التي تتمثل في ملاء حسابات العملاء .

قسم المقاصة : هنا تظهر المقاصة الالية حيث بفضل الاعلام و صلة المعلوماتية بين الوكالات الجهوية والوطنية و يتم التنسيق بين العمليات البنكية و ارصدة الحسابات .

مصلحة التحويلات : وهنا تتم التحويلات من حساب الى حساب او من بنك نحو بنك اخر و نجد :

– تسديد الاجور تتم بعد تلقي الاوامر لمستخدم ؛

– تسديد المبالغ هذه العملية تخص زبونين .

مصلحة القروض :يقوم البنك في الغالب الاحيان بمنح قروض لعملائه مقابل ثلاث عناصر " الثقة ؛ الالتزام

بالدفع ؛ المدة (تاريخ الاستحقاق) " وهي كما ذكرنا قروض طويلة و متوسطة اجل ؛كما انها تتكون من:

أ– الدراسات : تقوم باستقبال ملفات طلب القروض ثم ترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال بورقلة للاطلاع على رأي الوكالة فيه و التي تكون قد عالجت الملف وفق صلاحيتها ؛

ب– الالتزامات: تقوم بالإحصائيات الدورية وتقدمها لمديرية شبكة الاستغلال بورقلة .

مصلحة المنازعات :وهي المصلحة التي تتكفل بجميع النزاعات التي تحدث على اثر العمليات التي يقوم بها العملاء و الخاصة بالوكالة.

مصلحة التجارة الخارجية : وهي تسير كل العمليات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية و لها قسمين :

التجارة الخارجية : تكفل بالعمليات الخاصة بالاعتماد المستندي و التوطين و التحويلات البنكية المستقبلية و المرسلة اضافة الى تحصيل مستندي؛

✓ **صندوق العملة الصعبة** : ونجد فيها حسابات بالعملة الصعبة و حسابات تحت الطلب وحسابات الاجل .

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت:

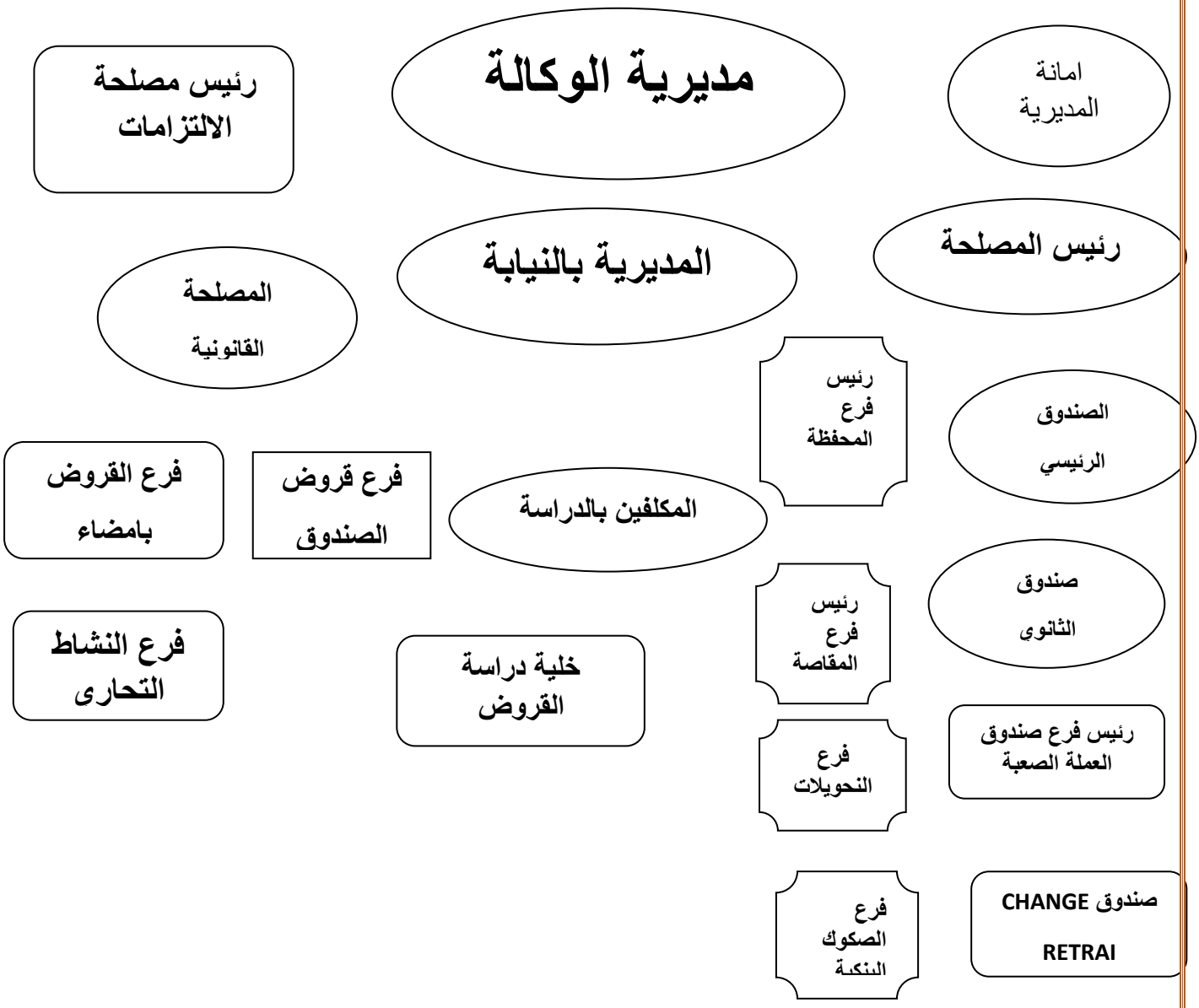

الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت

من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة تقرت

المطلب الثالث : وظائف و نشاط طبيعة العمل في الوكالة وعلاقتها بالبنك الوطني الجزائري والبنك المركزي

وظائف و نشاط طبيعة العمل في الوكالة

طبيعة عمل الوكالة :

- تلقي الودائع من العملاء على شكل رؤوس اموال الاجال مستحقة ووضع سندات الاقتراض
- القيام بعمليات الدفع نقدية او شيكات[1] ؛ التحولات وفتح الحساب ؛
- القيام بالعمليات الخصم و شراء كل الاوراق التجارية و قيم اخرى؛
- تحصيل كل الودائع سواء كانت على شكل سندات او قيم نقدية؛
- تحصيل كل الودائع سواء كانت على شكل سندات او قيم نقدية ؛
- القيام بدور الوسيط في عمليات الشراء او البيع الأوراق المالية "الاسهم و السندات"؛
- البناء او المشاركة في كل الجلسات لضمان التوظيف لأموال و المفاوضات شتى انواعها لمنح القروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة مالية او سند ؛
- معالجة كل العمليات الصرف الفورية او الاجلة المتعلقة بالسلفيات و القروض للعملة الاجنبية؛
- القيام بعمليات النظيرة ؛ تسجيل كل التعهدات للضمان من الكفالات و القرض المستندي.

المتعاملون مع الوكالة :

ينقسم زبائن الوكالة الى نوعين : الخاص و التجار

- الخواص "المستاجرين ؛ المودعين » المهن الحرة "؛
- التجار 'تجار التجزئة و الجملة ؛ اصحاب المؤسسة بمختلف انواعها "؛

استراتيجية الوكالة :

قد اعطيت الوكالة الاولوية لمجموعة من النشاطات تتمثل فيما يلي :

1- الاصلاح على مستوى الوظيفة المحاسبية : وذلك من خلال :

- ✓ القضاء على الفروق المحاسبية بين المستوى المركزي و المحلي؛
- ✓ ضمان دقة الحسابات في المواعيد النظامية ؛
- ✓ التقليل من العوائق التي تؤخر التدقيق المحاسبي.

تطوير المعلوماتية : وذلك بتحسين التسيير لأجل تحقيق الاهداف التالية :

[1] 'من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة تقرت

- تحسين نوعية الخدمات المؤدية من طرف البنك للزبائن ؛
- تقليل مدة جمع و معالجة المعلومات و الرد في الوقت المناسب ؛
- تحسين وسائل الدفع؛
- تحسين المراقبة الداخلية ؛
- رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الاخطار التي تواجه الوكالة ؛
- تنمية مهمة هيئة التفتيش على مستوى الوكالة .

2- مراجعة الوظائف و التي تتمثل في متابعة و ظائف الموارد البشرية و اعلام الي :

- مراجعة وظيفة الموارد البشرية من اجل الامكانيات و تكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة و تحسين ادارة الموارد البشرية؛
- مراجعة وظيفة الاعلام الالي؛
- مراقبة عمليات التجارة الخارجية و معالجتها في الوقت الحقيقي.

علاقة وكالة تقرت 941 بالبنك الوطني الجزائري وعلاقته بالبنك المركزي

يعتبر البنك الوطني الجزائري من اهم البنوك نظرا لدوره الفعال في الاقتصاد و كذلك يقوم بتنمية العلاقات بين مختلف فروعه ووكالته ومن بينها وكالة سيدي بلعباس كوحدة منها لمعرفة السياسة الاقراضية للبنك و اهم الضوابط التي تحكمها و بصفة اساسية مايتعلق منها بتحصيل و علاج القروض.

العلاقات اليومية للبنك الوطني الجزائري :

أ-وكالة زبون : تحكم علاقة البنك بالزبون علاقة ثقة بالدرجة الاولى لكن نوعية المعلومات المقدمة و القيام ببعض التصرفات قد تغير هذه العلاقة مع الزمن و تدفعها الى الاسوء لذاعلى الزبون ان يظهر بصورة المسؤول و المتحكم في الاحداث و إلا يقوم ببعض التصرفات

* تجاوز حدوث خطوط القروض الممنوحة له دون سابق اذن؛

*عدم اخبار البنك ببعض القرارات الهامة في المؤسسة او بعض ايرادات متأخرة؛

* توزيع المداخيل على عدة بنوك تجنبا لتحكم البنك فيها .

ب-بنك وطني جزائري (جهوي) بنك الجزائر :باعتبار بنك الجزائر مسير السلطة النقدية في الجزائر و المشرف على سائر البنوك التجارية فهو يحتل مكانة هامة لدى هذه الاخيرة خاصة كونه يشكل مصدرا هاما للمعلومات ويتوفر على شبكة كبيرة تسمح له بتلبية حاجيات البنوك في ميدان المعلومات .

ج–بنك الجزائر بنك مركزي : تمر جميع التسديدات عن طريق الشيكات و الاوراق التجارية بواسطة ملف خاص تتولى سيره مصلحة على مستوى البنك المركزي حيث تقوم هذه الاخيرة بتجميع العمليات وتوزيعها فيصبح بإمكان البنك الوطني الجزائري ان يطلب معلومات من الملف المركزي حول حالة اي طالب للقرض في ما يخص الدفع بالشيك او عن طريق اوراق تجارية

المبحث الثاني : تقييم الكفاءة المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات السيولة

المطلب الاول : منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على أداة المقابلة, و ذلك من خلال إجراء مقابلة شخصية السيد بخوش زهير و كدا "بالحمو خالد عدلان" رئيس مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري /941 (وكالة تقرت) حيث تضمنت المقابلة طرح مجموعة من الأسئلة المعدة وفق فرضيات البحث (أنظر الملحق رقم...)»؛ والتي تعلقت بالمعلومات حول مؤهلات الشخصية التي شملتها المقابلة؛ حيث اتضح بأن هذا المسؤول متحصل على شهادة ماستر في العلوم المحاسبية»؛ وهو متحصل على عدة دورات تكوينية في محال تسيير البنوك» كما أنه على دراية تامة بالقوانين و اللوائح التنظيمية التي تتعلق بالبنك و هذا راجع لعامل الخبرة لمدة 8 سنوات في المجال البنكي .

كما تضمنت المقابلة طرح مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالإجراءات والأساليب المتبعة في إدارة مخاط رالسيولة و دورها في تعزيز المركز المالي على مستوى الوكالة»؛ وقد كللت هذه المقابلة أيضا بالحصول على بعض الإحصائيات حول حجم القروض الممنوحة والقروض المتعثرة على مستوى الوكالة والتي تم الاعتماد عليها في قياس حجم مخاطر السيولة

المطلب الثاني : متغيرات الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على متغيرين اثنين هما :

1– **مؤشرات قياس السيولة:** والذي تم قياسه من خلال حساب مؤشرات قياس على المعطيات المالية للوكالة محل الدراسة؛ وتمثلت هذه المؤشرات فيما يلي:

نسب السيولة البنكية للفترة 2018/ 2021:

- ✓ نسبة التوظيف
- ✓ نسبة التمويل على الودائع
- ✓ نسبة السيولة الحاضرة
- ✓ نسبة القروض الى اجمالي الاصول

المطلب الثالث : السيولة في البنك الوطني الجزائري (BNA)وكالة تقرت

على مستوى البنك الوطني الجزائري توجه نسبة السيولة لضمان حماية المودعين وهي تعبر عن العلاقة بين الأصول السائلة لمدة قصيرة والخصوم المستحقة لأجل قصير حيث:

نسبة السيولة = الأصول السائلة على المدى القصير/الخصوم المستحقة لأجل قصير * 100%

حيث بدأ البنك الوطني الجزائري في تطبيقها ابتداء من سنة 2002 .

فبعدما رأينا في الجانب النظري مختلف مؤشرات ونسب السيولة البنكية ؛ سنتطرق في هذا الجانب التطبيقي إلى دراسة تطبيقية حول عملية تقييم نسب السيولة في البنك الوطني الجزائري؛ و هذا وفق المعطيات المالية المتوفرة و المقدمة من طرف البنك .

مدة الدراسة تشمل الفترة من 2018 إلى 2021؛ حيث تم التطرق فيها إلى مختلف مؤشرات التي من شأنها أن توضح الوضعية المالية للبنك و الحكم عليه.

المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج

في هذا المبحث سنقوم بعرض نتائج الدراسة من خلال حساب مؤشرات المخاطر الائتمانية لدى وكالة BNA بتقرت خلال الفترة 2018-2021 إضافة إلى تلخيص نتائج المقابلة المتعلقة بكيفية إدارة مخاطر السيولة لدى هذه الوكالة

المطلب الاول حساب نسب السيولة البنكية لبنك BNA تقرت 941

مؤشرات السيولة المالية يعتمد البنك على مجموعة من المؤشرات منها ما يهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة؛ ومنها ما يهدف إلى حساب وقياس خطر السيولة؛ وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة البنكية والتي تضمنت عدة مقاييس وطرق قياس مخاطر السيولة في البنوك وتأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الميزانية العمومية لبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت لسنة 2019/2018

الاصول	المبالغ		الخصوم	المبالغ	
	2018	2019		2018	2019
الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية مركز الشيكات البريدية	305734845	298863421	البنك المركزي	340355168	
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	238	250	ديون المؤسسات المالية	197741959	158992098
موجودات مالية متاحة للبيع	788082331	265053415	ديون الزبائن	167384488 1	1834455739
القروض والالسلف على المؤسسة المالية	166797057	2773338267	ديون مقدمة بشكل سندات	14245846	16428533
القروض والسلفعلى الزبائن	1384912137	1622181004	الضرائبالحاليةالمطلوبات	12418096	11273229
موجودات مالي محتفظ بها لاجل الاستحقاق	14043819	194043819	الضرائب المؤجلة المطلوبات	535633	536812
الضرائب الحالية الاصول	10929186	11176286	مطلوبات اخرى	140671583	110962924
الضرائب المؤجلة الاصول	715320	611969	حسابات التسوية	790653313	104668088
اصول اخرى	78034835	38681034	مؤوناتلمواجهة لمخاطر والاعباء	38172236	30045156
حسابات التسوية	49986094	75010175	اعانات التجهيزواعانات اخرى للاستثمار		
المساهماتفيالشركاتالفرعيةالمقاولات و المبانات التابعة	22813283	23741477	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	92063068	102041054
سندات التوظيف			ديون واجبة الدفع	14000000	194000000
اصول ثابتة	21150516	21791299	راس المال	41600000	416000000
اصول غير ثابتة	171517	140856	منح مرتبطةبراس المال		
شهرة المحل			احتياطات	155567323	178987219
			فرق التقييم	6155252-	5169755-

			فرق اعادة التقييم	14122289	14122289
			ارباح محتجزة	5703139	5703139
			نتيجة السنة	31419896	29986747
مجموع الاصول	2843371178	2828633272	مجموع الخصوم	284337117 8	282863327

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

الميزانية العمومية لبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت لسنة 2021/2020

الاصول	المبالغ			المبالغ	
	2020	2021	الخصوم	2020	2021
الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية مركز الشيكات البريدية	337316617	431208241	البنك المركزي		
الموجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	270	256	ديون المؤسسات المالية	243452166	454327409
الموجودات مالية متاحة للبيع	379543232	406162203	ديون الزبائن	198292588 8	2103524686
القروض والالسلف على المؤسسة المالية	407271144	419512117	ديون مقدمة بشكل سندات	18685076	22641228
القروض و السلف على الزبائن	1806662078	2044508426	الضرائب الحالية المطلوبات	14282865	9365385
الموجودات مالي محتفظ بها لاجل الاستحقاق	14043819	14043819	الضرائب المؤجلة المطلوبات	537377	537603
الضرائب الحالية الاصول	10145906	12854579	مطلوبات اخرى	117077585	139136132
الضرائب المؤجلة الاصول	691309	751736	حسابات التسوية	70894144	103619975

صول اخرى	28926710	56972992	مؤوناتلمواجهة المخاطر والاعباء	30088761	32089934
حسابات التسوية	51160554	55562832	اعانات التجهيز و اعانات اخرى للاستثمار		
لساهمات في الشركات لفرعية المقاولات و لبانات التابعة	23761261	27620374	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	108112786	119836510
سندات التوظيف	22680606	22698704	ديون واجبة الدفع	208002425	207485319
صول ثابتة	95644	86689	راس المال	150000000	150000000
صول غير ثابتة			منح مرتبطة براس المال		
نهرة المحل			احتياطات	90573966	114406150
			فرق التقييم	7991301-	(3876986)
			فرق اعادة التقييم	14122289	14122289
			ترحيل السنة السابقة	5703139	5703139
			نتيجة السنة	35832184	19064195
جموع الاصول	3082299350	3491982968	مجموع الخصوم	3082299350	3491982968

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

المطلب الثاني: مؤشرات قياس السيولة

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة؛ فالبعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل؛ وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

من خلال المعطيات و الجسابات الموجود بميزانية البنك الوطني الجزائري BNA لسنوات2018 الى 2021 نستطيع جساب ما يلي :

1- نسبة الرصيد النقدي : (نسبة السيولة الحاضرة)

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أولدى البنك المركزي؛أوالبنوك الأخرى .ولمعرفة مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

* حيث يتم حسابها طبقا للمعادلة التالية

نسبة الرصيد النقدي = (الرصيد في الصندوق + البنك المركزي /الودائع + الالتزامات) * 100%

الجدول رقم (6) حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BNA لسنوات (2018-2021)

البيان	2018	2019	2020	2021
البسط	305734845	298863421	337316617	431208241
الصندوق,البنك المركزي الخزينة العمومية,مركز الشيكات البريدية	305734845	298863421		
المقام	2352613591	2104410761	2343455639	2697188227
البنك المركزي	340355168			
ديون للمؤسسات المالية	197741959	158992098	243452166	454327409
ديون للزبائن	1673844881	1834455739	1982925888	2103524686
مطلوبات اخرى	140671583	110962924	117077585	139136132
نسبة الرصيد النقدي	%0.13	%0.14	%0.14	%0.16

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول اعلاه المتضمن نسبة السيولة النقديةلبنك الوطني الجزائري لسنة 2018 الى غاية2021 انها نسبة تكاد تكون معدومة تماما وهي تدل على عدم الكفاءة في السيولة الحاضرة و التي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة خاصة التي لها علاقة بطلبات السحب من الودائع وتفسر هذه النسبة الضئيلة جدا الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك؛مما يؤثر ايجابيا على إمكانية البنك في تحقيق هدف الربحية؛إذأن انخفاض معدل السيولة سيكون تأثيره عكسياعلى الأرباح.

ملاحظة: بما أن دراسة الحالة كانت على مستوى بنك BNA؛ فقد تعذر دراسة بعض العناصرالرئيسية التي تخدم نسب السيولة؛ ولهذا فإننا سنقوم بحساب هذه النسب عن طريق حسابات جزئية لهانفس الصفات من حيث (رقم الحساب؛مدينية ودائنية الحساب).

2-نسبة السيولة القانونية

تعبرعن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك في صندوق البنك المركزي حيث تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية=

(النقد في الصندق +الخزينة العمومية+الرصيدلدى البنك المركزي+ الأوراق التجارية والمالية +الإستثمارات)

%100*

(إجمالي الودائع +المبالغ المقترضة من البنك المركزي+ المستحقات+ البنوك والحوالات + خطابات إعتمادية دورية مستحقة الدفع)

الجدولرقم (7): نسبة السيولة القانونية لبنك BNA من2018 الى غاية 2021:

البيان	2018	2019	2020	2021
البسط	363913980	538580872	397897947	495657827
الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية مركز الشيكات البريدية	305734845	298863421	337316617	431208241
موجودات مالي محتفظ بها لاجل الاستحقاق	14043819	194043819	14043819	14043819
المساهمات في الشركات الفرعية ,المقاولة و الكيانات التابعة	22813283	23741477	23761261	27620374
سندات التوظيف	–	–	22680606	22698704
اصول ثابتة	21150516	21791299	95644	86689
اصول غير ثابتة	171517	140856	–	–
المقام	2316187854	2009876370	2245063130	2580493323
البنك المركزي	340355168	–		
ديون للمؤسسات المالية	197741959	158992098	243452166	454327409
ديون الزبائن	1673844881	1834455739	1982925888	2103524686
ديون مقدمة بشكل سندات	14245846	16428533	18685076	22641228
النتيجة(نسبة السيولة)	%0.16	%0.26	%0.17	%0.19

المصدر: من إعداد الطالبتين

يبين الجدول رقم(7) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك BNA أن هذه النسبة لم تبلغ حتى 1%

خلال السنوات الاربعة .

ويفسر بان الموجودات السائلة تكاد تكون متساوية بالمطلوبات السائلة.

ملاحظة: هذه النسبة تلزم بنك الوطني الجزائري (الأم) الاحتفاظ بها لدى السلطة النقدية؛ولذالا نجد لها أهمية كبيرة لدى الوكالات الفرعية.

3-نسبة التوظيف

تشيرهذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع ومافي حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض؛ وكلماارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة؛ وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة؛ لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لايكون في وضع غيرقادرعلى تلبية التزاماته المالية مع الغير.

حيث تحسب وفقا للمعادلة التالية:

*نسبة التوظيف (نسبةالقروض إلى الودائع ومافيحكمه)

نسبة التوظيف = جمالي القروض /اجمالي الودائع *100%

الجدول رقم (8): حساب نسبة التوظيف لبنك BNA للفترة من 2018الى غاية 2021

البيان	2018	2019	2020	2021
البسط	1398955956	1816224823	1820705897	2058552245
القروض و السلف على الزبائن	1384912137	1622181004	1806662078	2044508426
موجودنة محتفظ بها لاجل الاستحقاق مالي	14043819	194043819	14043819	14043819
المقام	1885802686	2009876370	2275063130	2580493323
ديون للمؤسسات المالية	197741959	158992098	243452166	454327409
ديون الزبائن	1673844881	1834455739	1982925888	2103524686

ديون مقدمة بشكل سندات	14215846	16428533	18685076	22641228
نسبة التوظيف	%0.74	%0.90	%0.80	%0.80

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدو لرقم (8): الذي يتضمن نسبة التوظيف والتي لم تفوق 1% خلال الاربع سنوات ؛ممايدل على عدم وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة من بنك BNA من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته؛وهذا ما يحول وإمكانية البنك عل تحقيق هدف الربحية؛ فارتفاعها يؤثر إيجاباعلى الأرباح؛أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

المطلب الثالث :تحليل سيولة البنك الوطني الجزائري

سيتم في هذا المطلب تحليل كل من التمويل على الودائع والقروض إلى إجمالي الأصول نسبة الرصيد النقدي.

عرفت نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة (2018-2021) نسبة منخفضة جدا, مماجعل بنك BNA غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة,وهي تظهرأن المصرف تعرض خلال هاته السنوات لمخاطر سيولة مرتفعة ؛كنسبة السيولة القانونية منخفضة جدا فلم تبلغ هاته النسبة 13 96 خلال السنوات 2018-2021وعليه الإحتياطات الأولية و الثانوية للبنك غير قادرة على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة عله في جميع ظروف وحالات البنك ؛ نفس الوضع مع نسبة استخدام الودائع في التمويلات (نسبةالترظيف) نسبة ضعيفة جدا ,مما يدل على ارتفاع مخاطرالسيولة في تلك السنوات؛نفس الوضع بنسبة أصول سائلة مقدارها غيرجيد وتظهر تعرض البنك لمخاطرالسيولة أكثر.

يمرَ بنك الوطني الجزائري بمرحلة نوم حيث بقيت ايراداته المصرفية و نتيجته المالية خلال السنوات الاربع 2018-2021 بقيت مؤشرات: مجموع الميزانية وحقوق الملكية والالتزامات خارج الميزانية والودائع والتمويلات والإيرادالمصرفي الصافي ونتيجة السنة المالية, مستقرة لكون البنك لم يجازف كثيرا في السوق الجزائرية,وهو يواجه منافسة كبيرة من البنوك الاسلامية والتقليدي عريقة في الجزائر. إلا أن إيراداته المصرفية ونتيجته المالية السنوية بقيت ثابتة,ممايدل على ضعف مردودية أمواله.

وكذلك انخفضت نسبة أصوله السائلة من مجموع الأصول على النسبة 25%طيلة فترة الدراسة , فكلهاته المؤشرات تعتبر مؤشرات سيولة غير جيد.ولازمة كرونة ثاثير ايضا على نشاط البنك .

بصفة عامة يتعرض البنك الوطني الجزائري لمخاطرسيولة مرتفعة وهو بذلك لايطبق تعليمات لجنة بازل وإرشادات الموسسات الدولية للرقابة المصرفية بخصوص إدارة مخاطرالسيولة المصرفية.

خاتمة الفصل

تناولت هاته الدراسة موضوع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ,وحاولنامن خلالها التطرق لواقع إدارة مخاطر السيولة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA, من خلال معالجة إشكالية أساسية تتمحور حول كيفية إدارة البنوك التجارية لمخاطرسيولتها,وعليه يمكن القول ان الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا وتتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف منها : تنفيذ الاستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطرة والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية تمويل والتحكم في قيود الميزانية :قيود السيولة، سياسة القروض ،نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.على البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت وضع برنامج احترازي لكل من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

والاهتمام بمبادئ الإدارة الحديثة للمخاطرة و التي تقوم على على بعض المفاهيم التي تستحق الضبط في البداية نظرا لدورها الأساسي وهي القيمة المعرضة للخطر VALUE AT RISK (VAR) ورأس المال المعرض للخطر CAPITAL AT RISK (CAR) ، كما تستعمل العديد من التقنيات والمعايير منها ؛ المنفعة المتوقعة لـ نيومان ، مقياس المتوسط التباين في تحدي العائد والمخاطرة ، منهج السيادة العشوائية نظرية تسعير الأصول المالية (MEDAF) والنسب المالية والمناهج التقليدية المعروفة في نظرية القرار الإحصائية والمالية التي تستعمل في حالة المخاطرة ، التي يكون فيها نقص في المعلومات .الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر السابقة الذكر وكيفية التعرف عليها بأسلوب النسب الذي يعتبر من بين الأدوات التي تستخدمها إدارة المخاطر في التعرف على هذه الأخطار من اجل لمعالجتها أو على الأقل التقليل من حدتها . .

الخاتمة

الخاتمــة

تواجه البنوك اليوم وخاصة تلك المصنفة في الدرجة الثانية من حيث درجة المخاطر ، ومنها البنوك الجزائرية والعربية على حد السواء تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها ، لان إدارة المخاطرة هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كلية ، لان هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالديناميكية, والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات أخرى على هذه البنوك الجزائرية والعربية على وجه الخصوص ،ولذا وجب عليه اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطرة. إن أسلوب إدارة المخاطرة هو علم وفن في آن واحد ، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية ، وهو فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك ، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطرة بما يجعل إدارتها دائما في من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية ، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي .ولإنجاح إدارة المخاطر البنكية يتطلب توافر عناصر أساسية لكي تحقق هذه الإدارة نجاح ملموس ينعكس على العمل البنكي ،ومن هذه العناصر نذكر : الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك ، كما أن التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية يعد عنصرا أساسيا في نجاح إدارة المخاطر البنكية ، بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة ، مما يعزز من دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والمالية ، كما أن البنك المركزي بإمكانه تصنيف البنوك وفق مستويات تعرضها للمخاطر وأنها أكثر أو اقل مخاطرة ، كما إن مقررات لجنة بازل للإشراف على المخاطر البنكية يحدد مواضيع الاستغلال الأمثل للموارد الرقابية وفق مستويات المخاطر في كل بنك .ويشمل هذا الأسلوب–مقررات بازل2– اعتماد المتابعة المستمرة والتقدم المتواصل يوضع المخاطر البنوك بالنسبة إلى هياكلها التنظيمية ، كما تتجلى أهمية هذا الأسلوب في التطلع نحو المستقبل وليس بالتركيز على نتائج المراقبة الميدانية وان فاعلية هذا الأسلوب تشكل تحديا للأسباب التقليدية للبنوك ، مثل البيانات والمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي و الرقابة الداخلية ، فأسلوب بازل بمدى توفر الموارد البشرية التي تتمتع بها الكفاءات العالية وبخطط الطوارئ الجيدة والبدائل التي توضع لإدارة المخاطر.

نتائــج البحــث

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة ، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها :

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة كازمة كرونة العالمية .

– اختبار صحة الفرضيات:

1. الفرضية الأولى:

يركز البنك الوطني الجزائري على الاسلوب العلاجي في إدارة مخاطر السيولة ، من خلال التركيز على الضمانات ومعالجة القروض، ممايؤكد صحة الفرضية الاولى.

2. الفرضية الثانية:

عدم التزام البنك محل الدراسة باتباع توصيات لجنة بازل فيما يتعلق بالإدارة الحديثة لمخاطر السيولة ، من خلال التركيز على الاساليب التقليدية في تقييم إدارة هذا النوع من المخاطر، ويؤكد ذلك على عدم صحة الفرضية الثانية.

3. الفرضية الثالثة:

لا تساهم الطرق المتبعة في إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الوطني الجزائري بشكل فعال في التقليل من حجم مخاطرالسيولة، مما يؤكد على عدم صحة الفرضية الثالثة.

توصيات:

وفي الأخير فاننا نر بان نوصى بمجموعة من النقاط التي نعتقد أنها جوهر نجاح إدارة المخاطر البنكية بكل أنواعها في البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بالدرجة الثانية ، نوجزها فيما يلي:

- العمل على إنشاء معهد متخصصة في إدارة المخاطرة لتخريج الإطارات المكفئة القادرة على إدارة كل أنواع المخاطر .
- ضرورة وجود مؤسسة مختصة في تقييم المخاطر البنكية والتامين عليها .
- العمل على التطبيق التدريجي لمقررات لجنة بازل 1 وبازل2. مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.
- انجاز مشروع SYSTEME D'INFORMATION FINANCIERE(SIF) ويتمثل في شبكة الإعلام الآلي تربط بين البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة ، يكون هذا النظام شبيه بالنظام الفرنسي BASE DE DONNEES DES AGENTS FINANCIERES(BAFI).
- ضرورة إنشاء هيئة للرقابة والتوثيق على مستوى البنك المركزي .
- ضرورة توسيع شبكات الإعلام الآلي لتشمل كل الميادين من المقاصة الالكترونية التي من المفترض أن بدأ العمل بها في مطلع سنة 2007 وكذلك لتشمل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- فيما يخص تسيير محفظة الأوراق المالية والمخاطرة ضرورة الامتثال للتعليمة 74-94 الخاصة بتحليل مخاطر القروض .
- إجراء تعديلات على مستوى جهاز الرقابة الداخلية للبنوك وذلك من خلال وضع نظام رقابة ومراجعة داخلية لكي تخفض الأخطار ، ويتم اكتشافها في أوقات مبكرة من جهة ولتسهيل الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ثانية
- الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها على النحو التالي
- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " يناط بها مسئولية وضع السياسات العامة ، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.
- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفى مجال خدمات البنك .
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك ، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية .
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر .
- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.
- تغطى مراقبة المراقبة كل نظم المعلومات المخاطرة ورفع التقارير والأفعال التالية. وحتى عندما تكون النظم وأدوات القياس المخاطرة متطورة بشكل جيد، فإن تنظيم أعمال رفع التقارير وأعمال التصحيح يحتاج إلى الكثير من الاهتمام وحيث أن

الإختلالات الوظيفية يمكن أن يكون لها عدد كبير من الأسباب، فإن بعض المبادئ يمكن أن تساعد في تصميم نظام سليم منها:

- ينبغي أن يكون هناك حوافز للإفصاح عن المخاطر عندما تكون موجودة بدلا من تشجيع المديرين على إخفائها.
- وحدات الأعمال التجارية التي تولد المخاطرة يجب أن تكون مميزة عن تلك التي تكون رسالتها الإشراف على المخاطرة والحد منها.وهناك مطلب أساسي هو فصل متحملي المخاطر عن المراقبين.
- ورغم أن هذه المبادئ متعارف عليها بوجه عام إلا أن وحدات الرقابة لا تمتلك بالضرورة كل المعلومات الكفيلة بضمان (مستوى ثاني) من الرقابة بكفاءة، وفي بعض الحالات لا تكون لها الخبرة الكافية لفهم المعاملات المعقدة في مجالات أسواق رأس المال وتمويل المشاريع.إن دور إدارة المخاطرة هو إيجاد توازن بين الالتزام بالقواعد المقيد للمخاطرة والقدرة على تنمية الأعمال. بين الإفصاح عن المخاطرة وحوافز الإدارة السارية داخل المؤسسة، تعتمد كفاءة مراقبة المخاطرة بدرجة عالية على أدوار وتأثير وحدات الأعمال ووحدة الرقابة على المخاطر.
- تعتبر إدارة الأصول والخصوم مجموعة فرعية من إدارة المخاطر تركز على الإدارة الكمية لمخاطر الفائدة والسيولة على المستوى الكلي (GLOBALE)

- **افاق البحث**

تناولت الدراسة اشكالية مدى فعالية الطرق المتبعة يف إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الجزائرية في التقليل من حجم هذه المخاطر، حيث تمالرتكيز على إبراز جوانب تقييم مخاطر السيولة من خلال استخدام مؤشرات نسبة مؤشرات قياس السيولة ، و نسبة و نسبة حساب السيولة .و يبقى المجال مفتوح لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا، من بينها

- حوكمة البنوك و دورهافي مواجهة مخاطر السيولة
- دراسة أثر تطبيق القواعد الاحترازية على حجم مخاطر السيولة في البنك.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع

قائمة المراجع :

اولا مراجع باللغة العربية :

الكتـب:

- اسعد حميد العلي, **إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر)**؛ الطبعة الأولى. الذاكرة للنشر والتوزيع؛ الأردن–عمانء 2013 .
- عبد الغفار حنفي ,ورسمية زكي قرياقص؛ **البورصات والمؤسسات المالية**؛ الطبعة الأولى؛ الدار الجامعية للنشر والتوزيع؛ الإسكندرية» 2002.
- جميل سالم الزيدانين؛ **أساسيات في الجهاز المالي(المنظور العلمي)**؛ الطبعة الأولى؛ دار وائل للنشرءعمانء 1999
- صادق راشد الشمري؛ **إدارة العمليات المصرفية(مداخل وتطبيقات)**؛ الطبعة الأولى؛ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع؛ عمان–الأردن»
- .محمد عزت غزلان؛ **اقتصاديات النقود والمصارف؛ الطبعة الأولى**؛ دار النهضة العربية؛ بيروت–لبنان 2002
- محمد صالح الحناوي, عبد الفتاح عبد السلام ,**المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية** ,الدار الجامعية, مصر, 1998.
- أجميل توفيق ,"**اقتصاديات الاعمال والبنوك** ",دار الجامعات المصرية.طاولى,2000
- رحيم حسين. **الاقتصاد المصرفي** ؛الطبعة الأولى؛ دار بهاء الدين للنشر والتوزيع؛ قسنطينة؛ 2008
- محمد عبد الفتاح الصيرفيء **إدارة البنوك**؛ الطبعة الأولى؛ دار المناهج للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2014
- عبير فوزان العبادي. **إدارة المخاطر المالية**؛ الطبعة الأولى؛ دار الفكر للنشر والتوزيع؛ عمانء 2015
- أحمد شعبان محمد علي, **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)**؛ الطبعة الأولى؛ الدار الجامعية للنشر والتوزيع؛ الإسكندرية» 2000
- حربي محمد عريقان؛ سعيد جمعة عقل. **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**؛ الطبعة الأولى؛ دار وائل للنشرء عمانء 2010
- سامر جلدة؛ **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**؛ الطبعة الأولى؛ دار أسامة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2009
- عبد المطلب عبد **الحميد؛ اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات)**؛ الطبعة الأولى؛ الدار الجامعية للنشر والتوزيع +الإسكندرية؛ 2007

مذكرات

المراجع

- عليوة مريم ,كيروان مريم/**إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –وكالة جيجل–** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية:2019/2020.
- طهير أميرة »**إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق لمعايير لجنة بازل " دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي** "» مذكرة ماستر أكاديبي » قسم العلوم التسيير غير منشورة » جامعة العربي بن مهيدي » أم البواقي +2017-2016.
- حياة نجار» **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل "دنراسة واقع البنوك العجارية العمومية الجزائرية** "» أطروحة دكتوراه » قسم العلوم الاقتصادية »جامعة فرحات عباس. سطيف 2013-2014
- عبد الغني قواوسي» **تجديد السيولة في البنوك التجارية؛ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**» مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيلشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية؛ جامعة بسكرة. الجزائر» 2014-2013
- عتروس صونيا , **ادوات ادارة السيولة في البنوك و دورها في التخفيض من خطر السيولة** , دراسة حالة البنك الوطني الجزائري , مدكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير , جامعة ام البواقي , الجزائر ,2014'
- سعيدة طابيبء ؛ **أليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**؛ مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير؛ جامعة أم البواقي؛ الجزائرء 2012-2011
- حكيم براضية؛ **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**؛ مذكرة ماجستيرء تخصص مالية ومحاسبة؛ قسم علو التسيير؛ جامعةحسيبة بن بوعلي؛ الشلفء الجزائر» 2011-2010
- عياش زبيرء **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**؛ رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية؛ جامعة أم البواقيء 2007
- نصر رمضان أحلاسه؛ **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة؛ دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاعغزة**؛ مذكرة ماجيستير؛ قسم الحاسبة والتمويل؛ كلية التجارة؛ الجامعة الإسلامية؛ غزة؛ 2013؛

مجلات و محاضرات

- مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد: 08/ العدد: 15 مكرر (ديسمبر 2018)؛
- محمد زريفي؛ **"القانون البنكي"؛محاضرات لسنة 2016 تخصص بنوك وأسواق مالية**
- مداخلة بعنوان: **إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري؛ المؤتمر العلمي الثالث حول: إدارة ومنظمات الأعمال"التحديات العالمية المعاصرة"** جامعة العلوم الإقتصادية الخاصة أيام 27- 29 نيسان 2009.
- خبابة عبد الله مدخلة بعنوان: **إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري؛ المؤتمر العلمي الثالث حول: إدارة ومنظمات الأعمال"التحديات العالمية المعاصرة"** جامعة العلوم الإقتصادية الخاصة أيام 27- 29 نيسان 2009؛
- بيب به ال حاكة يوار **الي الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري؛** المؤتمر العلمي الثالث حول: إدارة ومنظمات الأعمال"التحديات العالمية المعاصرة" جامعة العلوم الإقتصادية الخاصة أيام 27- 29 نيسان 2009.

المراجع

- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي» **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**؛ ص 161
- نجاح عبدالعليم عبدالوهاب أبو الفتوح؛ **الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**؛ » 2014 ص 101
- **القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفيء** التعليمات رقم (2 / ر ب / 49 / 1997) في شأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات».
- حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون و علي بن ساحة)2018 ،)**إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011–2016)** ,مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)الجزائر : جامعة قاصدي مرابح ورقلة،
- آسيا قاسمي وحمزة فيلالي؛ **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل؛ مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**؛ يومي 13-12 ديسمبر 2011..
- د. حسين بلعجوز+د.رابح بوقرة , **بحث في ادارة المخاطر المصرفية بالاشارة الى حالة الجزائر** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية,جامعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر
- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني,**النقود والبنوك والمصارف المركزية** ؛
- محمد صالح عبد القادر ,محاضرات في **النقود والبنوك والنظرية النقدية**
- منير إبراهيم هندي ,**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**
- عبد الغفار حنفي,عبد السلام أبو قحف, **تنظيم وإدارة البنوك**,.
- رضا رشيد عبد المعطي, **إدارة الإنتمان**,
- شاكر القزويني؛ محاضرات في **النقود والبنوك**؛ الطبعة الثانية؛
- عبد الغفار حنفي؛رسمية قرياقص ,**الأسواق والمؤسسات المالية – بنوك تجارية؛ أسواق الأوراق المالية؛ شركات التأمين؛ شركات الإستثمار**,
- عبد المطلب عبد الحميد,**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**

ثانيا مراجع اجنبية

1 -J bessis **gestion des risques et gestion actif – passif des banquees** .dalloz.paris.1996.

2-Sylivies de coussergues ressource precedent .

Silivie de coussergues . **Gestion de la banque de diagmostic** .5eme edition. Dunodit. Paris.2007.

3-Mikdashi Zuhayr. **Les banques a l etre de la mondialisation** . edition economic ; paris.1998.

مواقع انترنات و مراجع اخرى

http//www.bna.dz1 موقع البنك الوطني الجزائر

من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة تقرت

الملاحق

جدول تقييم ادارة مخاطر بنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

الرقم	سؤال /جواب	البيان
01	**سؤال**	هل قمت بدورات تكوينية في مجال ادارة المخاطر البنكية ؟
	جواب	نعم قمت بدورات تتعلق بالبنوك و مخاطرها.
02	**سؤال**	هل تتعرض مؤسستكم لمخاطر بنكية ؟ في حال الجواب نعم اذكرها ؟
	جواب	نعم بالتأكيد كل البنوك عرضة للمخاطر أيا كان نوعها وجلها له علاقة بالأخر و اهم ما يعترض مؤسستنا مخاطر السيولة التي بدورها تؤدي الى مخاطر ائتمانية و مخاطر سعر الصرف و مخاطر وسعر الفائدة و مخاطر السوق بالإضافة الى عملاء مشكوك فيهم و ميؤوس منهم
03	**سؤال**	برأيك أي البنوك اكثر عرضة للمخاطر الاسلامية ام التقليدية ؟
	جواب	لا اعلم لعدم اطلاعي على ما تقوم به البنوك الاسلامية .
04	**سؤال**	هل تلتزم البنوك فعليا بما تحث عليه معايير لجنة بازل
	جواب	لا لا اعتقد لان و ان كان نعم لا تطبق جميع المعايير.
05	**سؤال**	هل هناك صعوبة تواجهها البنوك بسبب القوانين و الانظمة السائدة.
	جواب	لا لا توجد صعوبات.
06	**سؤال**	هل لدي البنوك مصلحة مختصة بإدارة المخاطر ؟
	جواب	نعم يوجد مصلحة ادارة القروض و المخاطر.
07	**سؤال**	هل لدى مصرفكم سياسات و اجراءات محددة لإدارة المخاطر ؟
	جواب	نعم موجودة كما توجد امور تعتبر سرية لا يفصح البنك بها بسبب قوة المنافسة
08	**سؤال**	هل يشكل عمال غير مدركين لخصوصية العمل المصرفي مخاطر اضافية للبنك ؟
	جواب	اكيد يشكل.
09	**سؤال**	هل يعتمد مصرفكم اساليب محددة لقياس و ادارة المخاطر و التخفيف من اثارها ؟
	جواب	نعم يعتمد على التحليل المالي و الضمانات و كذلك اجتهاد من رئيس مصلحة ادارة المخاطر بأساليب الاقناع و المتابعة و المرافقة.
10	**سؤال**	هل يلتزم البنك بتطبيق نظم الرقابة الاحترازية لتفادي المخاطر ؟
	جواب	لا يلتزم بتطبيقها
11	**سؤال**	على ما يعتمد البنك في منح القرار الائتماني ؟ و ماهي الضمانات المطلوبة ؟

	جواب	يعتمد البنك على الضمانات المقدمة والمشروع المراد تمويله . وتتمثل هذه الضمانات في العقار الثابت ,الرهن العقاري ،رهن العتاد ،الكفالة التضامنية ،سند لأمر و كذلك وكالات تأمين القروض
12	سؤال	ما هو الحد الأقصى للقرض الممنوح ؟ وكيف يتم تحديده ؟
	جواب	10مليون دينار جزائري من المديرية العامة للوكالة , أكثر من 10 مليون دج إلى 50 مليون دج من المديرية الجهوية (مديرية الاستغلال),أكثر من 50 مليون دج من المديرية العامة .

المصدر : من إعداد الطالبتين

Banque Nationale d'Algérie BNA البنك الوطني الجزائري

Société par actions au capital social de 150 000 000 000.00 DA
Siège social :
8, Bd Ernesto « Che » Guevara ALGER

D . R . E OUARGLA 184
AGENCE Touggourt 941

صافي أعباء القروض	مخصصات صافي القروض
110752,6	17505203,3
180009,45	22860516,74
230720,37	28326105,35
108331,72	9004215,77
72380,07	654000,08

Banque Nationale d'Algérie BNA البنك الوطني الجزائري

Société par actions au capital social de 150 000 000 000.00 DA

Siège social :

8, Bd Ernesto « Che » Guevara ALGER

D . R . E OUARGLA 184

AGENCE Touggourt 941

السنوات	مجموع القروض الممنوحة	عدد القروض المتعثرة	إجمالي القروض المتعثرة
2017	23170250	16	8214216,34
2018	27280223,5	23	13442101,8
2019	31117540,67	31	21003715,26
2020	10238606,3	9	6665122,78
2021	7208144,16	3	3834930,01

تقييم مدى كفاءة ومؤهلات الشخص المكلف بالتسيير

الرقم	سؤال/جواب	البيان
01	سؤال	ماهي الشهادة المتحصل عليها؟
	جواب	ماستر علوم محاسبية
02	سؤال	ماهي مدة خبرتك في المجال البنكي ؟
	جواب	خبرة 6 سنوات في المجال البنكي
03	سؤال	هل قمت بدورات تكوينية في مجال تسيير البنوك ؟
	جواب	نعم قمت بعدة دورات مقدمة من طرف البنك
04	سؤال	هل تقوم باستمرار بالاطلاع على القوانين المالية والتشريعات التي تتعلق بالبنك؟
	جواب	أكيد وبشكل دوري والإمضاء عليها مع اللوائح التنظيمية لأنها قانونيا .

المصدر : من إعداد الطالبتين

ملف الشركة المسماة شركة ذات مسؤولية

رأسمالها الحالي قدره (000,00 111 111 111 دج)

مقرها الإجتماعي الرئيسي بمنطقة النشاط ،دائرة تقرت، ولاية ورقلة

المقيدة بالسجل التجاري بولاية ورقلة تحت الرقم 11 ب 000000 – 30/00 بتاريخ 2016/00/00

رقمها الاحصائي 0011300000000000

الموقعـون اسفله:

- السيد ..... ، المولود بتقرت بتاريخ 1981/00/00، حسب شهادة ميلاده رقم 00000، الساكن بكتلة.....رقم .....،حي الأمير عبد القادر، تقرت،ولاية ورقلة،الحامل لرخصة السياقة رقم 00000002الصادرة عن دائرة تقرت، بتاريخ 2005/03/13.

يصرح بهذا الالتزام انهم يجعل نفسه تجاه البنك الوطني الجزائري، شركة وطنية، مقرها بالجزائر، 8، شارع ارنستو "شي غيفارة"، الممثلة بوكالة تقرت، رمزها 941، عنوانها شارع أول نوفمبر، تقرت، ولاية ورقلة، رقمها الإحصائي 096616070000253، المسجلة بالسجل التجاري لولاية ورقلة بتاريخ 2014/05/19، تحت الرقم 00 ب 0012904 – 30/55، ممثل من طرف السيد ..... مدير الوكالة، كفلاء متضامنين و غير قابلين للتجزئة، سواء معهم او مع المدين المكفول، لأجل جميع الالتزامات، مهما كان مقدارها سواء نشأت او ستنشأ على الشركة المسماة شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ..... رأسمالها الحالي قدره (000,00 111 111 دج) ، مقرها الإجتماعي الرئيسي بمنطقة النشاط ، دائرة تقرت، ولاية ورقلة، المقيدة بالسجل التجاري بولاية ورقلة تحت الرقم 00 ب 00000000 – 30/00 بتاريخ 2016/00/00، رقمها الاحصائي 0011000000000000000

و اذا اقتضي الحال لخلفه لفائدة البنك المذكور و هذا الي غاية تسديد مبلغ القرض المقدر **بمائة وتسعة وثلاثون مليون ومائة ألف دينار جزائري (00,0000 000 0000 دج)**، أصلا، **يضاف اليه جميع الفائض و ارباح الصرف و العمولات و المصاريف و التوابع.**

لهذا الالتزام مدى عام، سيغطي جميع الالتزامات الناشئة مباشرة أو غير مباشرة و لأي سبب كان، لفائدة البنك الوطني الجزائري لدى اي مقر من مقراته، و خاصة ارصدة جميع الحسابات المفتوحة باسم المكفول و الصكوك و البطاقات او السندات المحسوبة او الصادرة من المكفول او على حسابه او الحاملة لتوقيعه باي صفة كانت، سواء الكفالات او الوفاءات المسلمة من طرفه او لحسابه.

سيصبح هذا الالتزام واجب الاداء بقوة القانون و دون اعذار بمجرد ان يصبح دين او ديون البنك الوطني الجزائري نفسها واجبة الاداء.

يتخلى كل واحد من الكفلاء صراحة عن فائدة المناقشة و فائدة القسمة سواء مع المدين الاصلي او كل شركائه في الالتزام.

سيستمر هذا الالتزام في فعاليته الى ابطاله الذي يبلغ برسالة مضمنة مع اشعار بالوصول الى البنك الوطني الجزائري، و لن يعفي الابطال الكفيل أو خلفه الا بالتسديد الفعلي للمبالغ المدين بها نحو البنك الوطني الجزائري، و ذلك لكل الالتزامات التي سيكون اصلها سابقا على تسلم البنك تبليغ الابطال.

في حالة ابطال هذا الالتزام قبل اقفال الحساب الجاري، ستحدد التزامات الكفيل على سبيل الحساب المذكور بالرصيد الذي سيفسر عنه هذا الاخير عند الاقفال دون ان يتعدى مع هذا، مقدار الميزان المدين وقت الابطال و لكن يؤخذ بعين الاعتبار التعديلات الصادرة عن عملية جارية تحل في المستقبل.

1

يمتنع الكفلاء عن الاحتجاج بجميع الانابات القانونية و اخذ كل الاحتياطات التي تكون نتيجتها جعلهم يزاحمون البنك الوطني الجزائري مادام هؤلاء المذكورين لم يسددو جميع ديونهم،

يلتزم الكفلاء بألا يحتجوا في اي حال من الاحوال باستحالة انابتهم في حقوق و امانات البنك الوطني الجزائري، و الا يستندوا الى احكام المادة 656 من القانون المدني ليرفضوا لهم تنفيذ التزاماتهم.

ستحتفظ جميع احكام هذا الالتزام بقوة فعاليتها في حالة المماطلة و التسوية القضائية و افلاس المدين او كل وضعية مماثلة .

يرغب الكفلاء في ان يتابعوا شخصيا وضعية المدين المكفول، و يعفوا البنك الوطني الجزائري من كل اشعار تمديد او عدم تسديد، و لن يلزم البنك الوطني الجزائري بإخبار الكفلاء بالأحداث التي يمكن من ان تصيب الوضعية القضائية للمدين أو لأي واحد من الموقعين اسفله او لكفيل اخر، مثل وفاة شخص طبيعي او حل شخصية معنوية، و لن يلزم كذلك بإخبار الكفلاء بالإبطال الذي يبديه عن التزاماته اي واحد من الموقعين اسفله او كفيل اخر،

سيكون هذا الالتزام غير قابل للتجزئة بين جميع ورثة و خلف الكفلاء لتنفيذ الالتزامات الناتجة عن هذا الالتزام الا اذا صدر ابطاله من طرفهم و يخضع هذا الابطال لنفس الشروط و ينتج نفس الفعالية كما لو صدر من الكفلاء ذاتهم .

تجعل جميع المصاريف و الرسوم الناجمة عن هذا الالتزام و تنفيذه على عاتق الكفلاء الذين يلتزمون بذلك.

و لتنفيذ هذا الالتزام، يختار الموطن بعنوان الموقع اسفله كما هو مذكور في هذا الرسم و يمنح الاختصاص القضائي للمحكمة التي يقع في دائرتها مقر البنك الوطني الجزائري، الذي يعنيه هذا الالتزام.

حرر بتقرت بتاريخ العاشر من شهر مارس سنة 2021

التوقيع

- السيد .....

سند لأمر رقم 1 للفوائد

بتقرت في : ***03/03/2021***

بمبلغ : دج

المبلغ بالاحرف: ***#NOM?***

عند تاريخ : .....

سوف تدفع مقابل هذا السند، لأمر البنك الوطني الجزائري مبلغ : - دج

المبلغ بالاحرف: ***#NOM?***

صاف من جميع الضرائب، الرسوم و الأعباء الحالية أو المستقبلية، و هو المبلغ الإجمالي الذي يكون مستحقا بقوة القانون عند تاريخ الاستحقاق.

هذا السند لأمر معفى صراحة من الاحتجاج لعدم الوفاء. و المكتتب يتنازل عن كل حصانة هيئة قضائية أو تنفيذ يمكنه ان يتمسك بهما.

السند الحالي صدر تمثيلا لقرض متوسط المدى، موضوع اتفاقية قرض الاستثمار رقم: ***09/2021***

المؤرخة في: ***03/03/2021*** مع البنك الوطني الجزائري، و موضوعه تمويل انشاء مؤسسة :

المكتتب :
السيد (ة):
العنوان :
رقم الحساب :

التوطين : البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت 941
العنوان : شارع أول نوفمبر، تقرت، ولاية ورقلة

التسمية: